

خطة حشد الدعم
والتيأيد لمناهضة
العنف ضد المرأة



Violence
Against Women
Advocacy Plan

خطة حشد الدعم والتأييد لمناهضة العنف ضد المرأة



جميع حقوق النشر محفوظة للمجلس الوطني لشؤون الأسرة

المجلس الوطني لشؤون الأسرة

المركز المتعاون مع منظمة الصحة العالمية في مجال الوقاية من العنف الاسري

جبل عمان، شارع فوزي الملقى

ص. ب. ٨٥٨ عمان ١١١٨٣٦ الأردن

هاتف: ٩٦٢ ٦ ٤٦٢٣ ٤٩٠ +

فاكس: ٩٦٢ ٦ ٤٦٢٣ ٥٩١ +

موقع الالكتروني: www.ncfa.org.jo

لا يجوز تصوير او اعادة طبع وانتاج اي جزء من هذه المادة من غير اذن مسبق

من المجلس الوطني لشؤون الأسرة

تم اعداد و تحضير هذه الخطة ضمن مشروع حشد الدعم والمؤازرة لمناهضة العنف ضد المرأة، من قبل المجلس الوطني لشؤون الأسرة وبالتعاون مع مشروع القطاع الخاص لصحة المرأة الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

المحتويات

٥	مقدمة
٦	إنجازات المجلس في مجال حماية الأسرة
٨	الهدف من خطة كسب الدعم والتأييد
٨	منهجية العمل
١١	خطة العمل
١٨	تنفيذ الخطة
١٩	الملحقات

تهديد:

تعد قضية العنف ضد المرأة قضية عالمية ولا تقتصر على شعوب معينة دون غيرها وإنما قد تختلف من حيث شكل أو حجم الظاهرة لقد اكدت جميع الاديان على احترام حقوق الانسان بغض النظر عن جنسه ولونه وعرقه وهذا ما اكدته المواثيق والاتفاقيات الدولية وأهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث يعتبر اللجنة الأولى في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

كما تعتبر اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة " سيداو " إعلاناً عالمياً لحقوق المرأة، وميثاقاً تشريع دولي شامل للمعايير القانونية لحقوق المرأة، حيث تنص على مبدأ القضاء على التمييز ضد المرأة وتعزيز مساواتها بالرجل، وقد شكّلَ تبني هذه الاتفاقية علامة فارقة في تاريخ الحقوق الإنسانية للمرأة، وكان الأردن في طليعة الدول التي وقعت وصادقت على هذه الاتفاقية ونشرت في الجريدة الرسمية، وقد جاءت هذه الاتفاقية لتؤكد على رفض كافة أشكال التمييز ضد المرأة ومن أهمها ما تتعرض له من عنف سواء كان جسدي أو عقلي أو لفظي أو جنسي وسواء كان من داخل الأسرة أو في المجتمع أو الحياة العامة، والعمل على تغيير المعتقدات والممارسات والصور النمطية التي تضيء الشرعية على العنف ضد المرأة كما نادت تلك الاتفاقيات الى تطوير الخدمات لتكون في متناول الجميع وتضمن وقاية الضحايا وإعادة تأهيلهم.

ان هذا التفصيل والتأكيد لتلك المعاهدات الدولية على قضية العنف ضد المرأة لهي الدليل الاكبر والأوضح على أن قضية العنف ضد المرأة تشكل ظاهرة مخرلة بأمن المجتمع واستقراره وتدعو الى إعادة التوازن المجتمعي بان تحتل المرأة الدور الطبيعي في تنمية المجتمع من خلال توفير العدالة المجتمعية بين الرجل والمرأة.

إن الوثائق الوطنية الأردنية تؤكد على مبدأ المساواة وضرورة الحفاظ على كيان الأسرة وتوفير العيش الآمن لها، كما أن هنالك التزام أردني على أعلى المستويات في تأمين الحقوق المتساوية لجميع المواطنين بشكل عام والمرأة والطفل بشكل خاص متمثلاً بخطابات جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين وبما توليه جلالة الملكة رانيا العبدالله من اهتمام ورعاية لقضايا الأسرة عامة وقضايا المرأة والطفل خاصة، ومتابعتها للمؤسسات العاملة في هذا المجال.

خطة حشد الدعم والتأييد لمناهضة العنف ضد المرأة هو جهد مشترك مع مشروع القطاع الخاص لصحة المرأة في مناهضة العنف ضد المرأة، ويعتبر كخطوة للتغيير الاجتماعي والذي يشمل تغيير الاتجاهات والمواقف، والذي يحتاج إلى جهود مكثفة على جميع المستويات، وإلى تدخل جميع الأطراف المعنية للوصول إلى جميع الجهات المعنية.

ومن هنا تبرز أهمية دور المجلس في كسب الدعم والتأييد والذي ينبع من صلب اهدافه الاستراتيجية كهيئة وطنية فكرية للسياسات، ومظلة للتنسيق والمتابعة ولحشد الدعم والمؤازرة للقضايا ذات الأولوية في عمل المجلس. أننا نود أن نشكر كل من ساهم في إنجاز هذه الخطة، والتي نأمل أن تؤدي إلى تحقيق الهدف المرجو منها وهو تغيير ما هو عليه إلى ما ينبغي أن يكون للوصول بالنهاية إلى مجتمع أكثر عدلاً وخالي من العنف ضد المرأة.

الدكتورة هيفاء أبو غزالة

الأمين العام - المجلس الوطني لشؤون الأسرة



مقدمة

تعد ظاهرة العنف ضد المرأة ناتج من نتائج عدم المساواة في الحقوق والواجبات ومن أخطر الصور الظواهر الاجتماعية، كما أنها من القضايا التي أصبحت تحتل حيزاً كبيراً في اهتمام العديد من المجتمعات، ورغم قدم الظاهرة وتجزرها في كثير من الثقافات، إلا أن انتشارها وتوسع آثارها جعل من محاربتها ضرورة حتمية، فهي تعتبر مؤشراً خطيراً لتراجع القيم الإنسانية والدينية والأخلاقية في المجتمع، لما يترتب عليه من نتائج سلبية سواء كان على صعيد المجتمع أو الأسرة، فعلى صعيد المجتمع تفرز هذه الظاهرة حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي، وتقلل من درجة نخراط المرأة في العمل والحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، أما على صعيد الأسرة فإن التفكك الأسري هو من أبرز هذه النتائج الناتجة عن زيادة حالات الطلاق، وما يترتب عليها من احتمال ضياع الأبناء وكذلك فتح فجوة اجتماعية كبيرة تفرز أبناء عنيفين وأعداء للمجتمع، إن لهذه الظاهرة تكلفة اجتماعية واقتصادية كبيرة يتحمل أعباءها بالتساوي كل من الدولة والمجتمع والأسرة.

فالمعايير الحديثة للتنمية والتي أصبحت محل إتفاق الجميع تركز على التنمية البشرية والانسانية، وعليه فلا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية وذات جدوى في أي بلد دون الحديث عن تنمية الانسان الذي هو في المحصلة هدف أي تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

ومن هنا فإن حماية المرأة من العنف هو حجر الأساس الذي يمكن البناء عليه بثقة لحماية المرأة من التمييز والنهوض بواقعها تمهيداً لتمكينها من المساهمة الفعالة والبناءة في عملية التنمية بكل أبعادها. فالمرأة المعنفة والمقهورة والمهمشة والمحرومة من حقوقها الانسانية تشكل قوة ممانعة سلبية لأية عملية تغيير أو تطوير في المجتمع، وبناء على ذلك تأتي اهمية عملية تغيير الواقع السلبي الذي تعيشه الكثير من النساء بسبب تعرضهن للعنف بأنواعه المختلفة مم يعكس ايجاباً على تعزيز دورها في عملية البناء والتنمية المجتمعية.

وهنا يأتي دور كسب الدعم والتأييد كأحد مناهج التمكين للمجتمعات والفئات الأقل حظاً ومنها المرأة وقضاياها المختلفة. ويعتبر كسب التأييد إستراتيجية تستهدف أنشطة مصممة تصميماً جيداً وموجهة إلى المستفيدين الأساسيين ومتخذي القرارات. ويوجّه كسب التأييد دائماً نحو التأثير على السياسات، القوانين، النظم، البرامج أو التمويل، وهي قرارات تتخذ على المستويات العليا للمنظمات الحكومية أو غير الحكومية، لاتخاذ الإجراءات والبرامج التي تعمل على تهيئة بيئة مناسبة لتمكين كافة فئات المجتمع المهمشة وتفعيل دورها في عملية البناء والتنمية.

فتسعى عملية كسب الدعم والتأييد إلى التأثير على النتائج والمخرجات بما في ذلك التأثير على السياسة العامة واتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد في إطار النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ”(معهد كسب الدعم والتأييد، ٢٠٠١). كما أن عملية كسب التأييد ليست بالضرورة حول ’بيع‘ شيء بطريقة تجارية. إنه، عبارة عن، عن الدفاع عن وجهة نظر، والوقوف لموقف معين أو محاولة إقناع الناس لنهج معين، أو حتى وجهة النظر على نوع معين من السلوك. فهي وسيلة لضمان حصول الناس على بعض السيطرة على حياتهم. ووسيلة للتأكد من أن للفرد صوتاً مسموعاً عند اتخاذ القرارات، فأصحاب مناصري القضية يعملون جنباً إلى جنب مع المدافعين عن القضية وفق خطط عمل في شراكة مع الناس الذين ودعم اتخاذ القرارات إلى جانبهم. وتمكين الناس من معرفة حقوقهم، والمساعدة في الدفاع عن هذه الحقوق^١. فعملية حشد الدعم والتأييد تقوم على مجموعة من الأدوات العملية المبنية على المهارات والممارسات اللازمة من أجل التغيير. ويتعلم الأشخاص العاديين من خلالها المشاركة في عملية صنع القرار على جميع المستويات. وتحديد الأولويات وصياغة استراتيجية، واتخاذ الإجراءات، وتحقيق النتائج المرجوة، وهي خطوات حاسمة لإيجاد صوت واحد داعم للقضية، وتشكيل الرؤية المستقبلية^٢.

١. (Advocacy Works, Increasing Access to Independent Advocacy in Wrexham, Consultation Document July ٢٠٠٧).

٢. (Strengthening Prolinnova policy dialogue and advocacy strategy, Discussion note by Prolinnova International Support Team, December 2005).

لقد سعى المجلس الوطني لشؤون الأسرة وبالتعاون مع جميع الشركاء ممثلي أعضاء الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف الى ايلاء قضية العنف ضد المرأة اهمية وطنية، من خلال دراسة واقع قضية العنف ضد المرأة والدور الذي تقوم به المؤسسات الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، سعياً الى التعرف على حجم المشكلة والخروج بمفهوم وطني لهذه القضية، وذلك للخروج بتوصيات عملية تساهم في تعزيز التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال العنف ضد المرأة وحشد الدعم لايجاد برامج وطنية في وقاية وحماية المرأة من العنف. تأتي هذه الخطة كجزء من مشروع كسب الدعم والمؤازرة لمناهضة العنف ضد المرأة، والذي ينفذه المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع مشروع القطاع الخاص لصحة المرأة الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والذي سوف يساهم في تحقيق رؤية المشروع وغايته ألا وهي ربط قضايا العنف ضد المرأة بأجندة صناع القرار، وأهدافه الفرعية التالية: تفهم ودعم القضايا المناهضة للعنف ضد النساء وخاصة عند صناع القرار. مأسسة قضايا مناهضة العنف ضد المرأة لدى المؤسسات ذات العلاقة بالمرأة. تعزيز التنسيق والمسؤولية بين المؤسسات المعنية ببرامج مناهضة العنف ضد النساء.

المجلس الوطني في مجال حماية الأسرة:

تأسس المجلس الوطني لشؤون الأسرة بمرسوم ملكي في عام ٢٠٠١ برئاسة جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة، ويعمل المجلس كمظلة داعمة لتنسيق وتيسير عمل الشركاء من المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص العاملة في مجال الأسرة للعمل معاً لتحقيق مستقبل أفضل للأسرة الأردنية، حيث يسهم المجلس في وضع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالأسرة والنهوض بها وحمايتها بالإضافة إلى تقديم الدعم للمؤسسات والهيئات العامة والخاصة التي تعنى بقضايا الأسرة، وترتكز رسالة المجلس على تعزيز مكانة الأسرة الأردنية وتعظيم دورها في المجتمع لتمكينها من المساهمة في المحافظة على الموروث القيمي والحضاري بما يواكب التغيرات الاجتماعية والثقافية في المملكة، وتتمثل الأدوار الاستراتيجية للمجلس بكونه: هيئة فكرية للسياسات الوطنية، هيئة تنسيق ومتابعة، وهيئة حشد الدعم للقضايا الأسرية.

انجازات المجلس في مجال الحماية والرعاية من العنف:

- الإستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية ٢٠٠٥: تم تحديد ثمانية محاور الإستراتيجية يتناول كل منها جانباً من جوانب حياة الأسرة الأردنية تتمثل بتعزيز تكوين وتماسك الأسرة الأردنية، وتمكينها من القيام بوظائفها المختلفة بفاعلية، وتعزيز دور الأسرة الثقافي وقدرتها على نقل القيم والهوية الوطنية، وتلبية حق الأسرة في التعليم والعمل والصحة العلاجية والوقائية، وتخفيف معاناة الأسر من المخاطر البيئية والأمراض المزمنة وآثار الحروب والكوارث التي تهدد كيان الأسرة. ولتحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية، تم تطوير الخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية (٢٠١٠-٢٠٠٦) بإشراف مباشر من المجلس الوطني لشؤون الأسرة وبالتعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بشؤون الأسرة في جميع الأقاليم.

- وثيقة الإطار الوطني لحماية الأسرة الأردنية من العنف الأسري ٢٠٠٦: تعد وثيقة الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف وثيقة وطنية علمية وعملية تبين الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات والعلاقة التشاركية تم إعدادها بالتعاون مع أعضاء الفريق الوطني لحماية الأسرة. ويهدف الإطار إلى إيجاد دليل عمل مرّن يمكّن المنظمات العاملة في مجال حماية

الأسرة من العنف من الاستجابة الفورية لاحتياجات الضحايا، وتطوير برامج اجتماعية متنوعة لوقاية الأسرة من العنف، ووضع أسس للتنسيق بين جميع الشركاء لتوفير خدمات متكاملة وشاملة.

- **الخطة الإستراتيجية الوطنية لحماية الأسرة والوقاية من العنف الأسري ٢٠٠٥-٢٠٠٩:** تنطلق الخطة الإستراتيجية من وثيقة الإطار الوطني لحماية الأسرة، وتسعى إلى تعزيز الشراكة والتنسيق بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بشؤون الأسرة وسد الفجوات في البرامج القائمة، وتنتهج نهجاً تعديدياً يقوم على الوقاية والحماية، ويستهدف الأفراد المعنفين والمعتنفين والمجتمع من خلال التوعية والتعليم، وتسعى إلى التأثير على أنماط العلاقات الأسرية القائمة على التسلسل والعنف من خلال برامج الإرشاد الأسري.

- **مشروع تطوير إجراءات التعامل مع ضحايا العنف الأسري ٢٠٠٦:** تنفيذاً لما جاء في وثيقة الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف والخطة الاستراتيجية الوطنية للحماية والوقاية من العنف الأسري، وبناءً على المعايير العامة لرعاية شؤون الأسرة التي تحدد المستوى المقبول من الأداء للمهام المناطة بكل جهة من الجهات المعنية لشؤون الأسرة وضمان الجودة في الخدمات المقدمة لحالات العنف، وتماشياً مع النهج التشاركي الذي يؤكد على أهمية التشارك بين كافة الجهات المعنية بحماية الأسرة في تقديم الرعاية والخدمة لحالات العنف الأسري، قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالعمل على مأسسة إجراءات العمل الداخلية لكل من: المجلس القضائي، ووزارة العدل، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم في التعامل مع حالات العنف الأسري ضمن إجراءات وبروتوكولات تحدد الأدوار والمسؤوليات لكافة العاملين المعنيين بالتعامل مع حالات العنف وعلى كافة المستويات المتعلقة بالكشف والإبلاغ وتقديم الخدمات بما يضمن تقديم الرعاية الشاملة لضحايا العنف.

- **دراسة العنف الأسري في الأردن: المعرفة والاتجاهات والواقع ٢٠٠٥:** جاءت هذه الدراسة كمحاولة وطنية أولى للوقوف على الأبعاد الثقافية والقيمية والممارسات الخاصة بالعنف الأسري في المجتمع الأردني، واعتمدت في منهجيتها أسلوب المسح الاجتماعي وأسلوب النقاشات الجماعية المركزة. وقد شمل المسح الوطني ١٥٠٠ رجل وامرأة موزعين مناصفة حسب الجنس وأعمارهم ١٨ سنة فما فوق، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم العنف الأسري لدى أفراد المجتمع الأردني ومدى وعيهم به، إضافة إلى التعرف على مستويات العنف الأسري بأشكاله وأنواعه المختلفة، وأبرز ما أوصت به الدراسة القيام بحملة توعوية وطنية يتم فيها استخدام وسائل الاتصال والإعلام الجماهيري - وخاصة التلفزيون بصورة أساسية بالإضافة للصحف والإنترنت والهواتف الخليوية - في المدى القصير، وتوفير المعلومات عن العنف الأسري بشكل عام مع التركيز على المفاهيم والأبعاد وأنواع العنف الأسري، والأسباب التي تؤدي إلى العنف الأسري، والنتائج السلبية الصحية والنفسية والاجتماعية المترتبة على العنف الأسري على مستوى الأسرة والأفراد، بالإضافة إلى توفير معلومات عن الخدمات وبرامج الدعم المتاحة بأنواعها المختلفة.

- **تقرير الصحة والعنف في الأردن ٢٠٠٥:** يأتي هذا التقرير عن العنف في الأردن استجابة لدعوة منظمة الصحة العالمية التي أطلقتها عبر تقريرها العالمي عن الصحة والعنف الذي أصدرته في عام ٢٠٠٢ من أجل تقييم مشكلة العنف على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وبيان وضع العنف فيها، ووضع الاستراتيجيات الملائمة لمكافحة العنف والوقاية من تأثيراته الصحية والاجتماعية، كما يأتي هذا التقرير كمحاولة جادة لتشكيل مرجعية علمية إلى جانب ما أُعد من دراسات وبحوث للتعرف بشكل أكبر على العنف وأشكاله وأسبابه وآثاره في الأردن. وقد تم إعداد هذا التقرير بالتعاون بين المجلس الوطني لشؤون الأسرة ومكتب منظمة الصحة العالمية.

- دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر التي ترأسها امرأة ٢٠٠٦: هدفت الدراسة إلى معرفة حجم الأسر التي ترأسها امرأة في المجتمع الأردني، ومعرفة الخصائص الديمغرافية والاجتماعية (حجم الأسرة، الحالة الزوجية، مكان الإقامة، المستوى التعليمي، المحافظة، العمر)، والاقتصادية (الحالة العملية، دخل الأسرة ومصادره)، والصحية (حالة التأمين الصحي، وحالة الإعاقة، والأمراض المزمنة) للأسر التي ترأسها امرأة مقارنة مع الأسر التي يرأسها رجل. وكشفت نتائج الدراسة أن ١٤٪ من الأسر المعيشية في الأردن هي أسر ترأسها امرأة مقابل ٨٦٪ يرأسها رجل.

- الانجازات في مجال التشريعات: يندرج محتوى التشريعات تحت عنوان «السياسات والتشريعات لحماية المرأة من العنف» صفحة (٢٩) ويمكن تلخيصه بوجود مبادرات لتطوير وإعادة النظر في السياسات والقوانين والأنظمة التي تحول دون تمكين المرأة وتحفظ حقوقها مثل مسودة نظام المكاتب الأسرية في المحاكم الشرعية، الدليل القانوني للزواج، الورقة المرجعية لوضع نظام قانوني أو تعديل التشريعات ذات العلاقة بالصحة الإنجابية إضافة إلى مشروع تعديل قانون الاغتصاب لزيادة مدة العقوبة.

الغاية من كسب الدعم والتأييد على المستوى الوطني:

ينفذ المجلس الوطني لشؤون الأسرة مشروع وطني "كسب الدعم والتأييد لمناهضة العنف ضد المرأة" والذي يهدف إلى خلق بيئة آمنة لتوفير برامج على مستوى السياسات والتشريعات تعالج قضايا العنف ضد المرأة، ولتأسيس هذه القضية كقضية وطنية لدى صناع القرار. وكهيئة فكرية للسياسات يعمل المجلس على تصميم حملة لكسب الدعم والتأييد لمناهضة العنف ضد المرأة تستهدف صناع القرار من أجل ربط قضايا العنف ضد المرأة بأولويات صناع القرار، وتم عمل دراسة تحليلية لوضع النساء في الاردن وستبنى حملة كسب الدعم والتأييد بناء على نتائج هذه الدراسة.

الهدف الرئيس لهذه الخطة سيكون:

ربط قضايا العنف ضد المرأة بأجندة صناع القرار وأولوياتهم.

منهجية خطة كسب الدعم والتأييد:

تم اعتماد مجموعة من الخطوات المنهجية في عملية إعداد خطة كسب الدعم والتأييد لوضع قضايا مناهضة العنف ضد المرأة على اجندة اصحاب القرار، وتمثلت هذه المنهجية بالخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تحليل الوضع القائم.

تم في هذه الخطوة عملية دراسة المشكلة وتحليلها من خلال الغوص في الأسباب الحقيقية للمشكلة والمسببين لها على مستوى الأفراد أو المؤسسات، وتعتبر هذه الخطوة هي النقطة الأساسية التي يتم البناء عليها لإيجاد الحلول لتلك المشكلة. وتعتبر مشكلة العنف ضد المرأة من المشكلات التي تم طرح وتطبيق العديد من الحلول من أجل الحد منها، إلا أن العنف ما زال مستمراً وتزيد حالات الإبلاغ عنه، لذلك أصبح من الضروري أن يتم دراسة الأسباب الحقيقية وربما المخفية لحدوثه. ومن أجل تحليل الوضع القائم تم اعتماد الدراسة التحليلية التي أجراها المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ونظراً لوجود

بعض الاسئلة التي تحتاج إلى إجابة أكثر عمقاً، تم إجراء عدّة زيارات لأعضاء الفريق الوطني وإجراء مقابلات معهم حول الأسباب الحقيقية التي تعيق تقدّم الجهود الوطنية للحد من العنف ضد المرأة.

بناء على نتائج دراسة التحليل الموقفي الذي طورها المجلس الوطني لشؤون الأسرة، والزيارات والمقابلات التي تمت مع أعضاء الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف، تم تحديد عدد من القضايا وتم الاجماع عليها في ورشة عمل وطنية تضم الخبراء والباحثون في الموضوع. (ورشة عمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة، اذار ٢٠٠٨):

- أهمية التركيز على ترسيخ العمل التشاركي
- التركيز على التشريعات/ تطوير أنظمة وتعليمات توضح قانون الحماية
- العمل على تكامل الخدمات وضمان توزيعها جغرافياً.
- العمل على تأهيل الكوادر البشرية للتعامل مع حالات العنف.
- اعادة صياغة الخطاب الإعلامي حول العنف ضد المرأة وتدريب الكوادر الإعلامية
- أهمية البرامج التوعوية الشاملة حول قضايا العنف التشريعية والخدماتية.
- بناء قاعدة بيانات وطنية تربط كافة الجهات التي تتعامل مع العنف
- ترسيخ البرامج الوطنية للمتابعة والتقييم.

الخطوة الثانية: تحديد أولوية القضايا:

تم الاتفاق خلال الورشة التي نظمها المجلس الوطني (اذار ٢٠٠٨) على اعتماد خمس قضايا كأولويات وطنية من قبل الخبراء والباحثين المختصين في الموضوع، ومن بينهم أعضاء الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف. وكانت على النحو التالي:

١. سجل وطني لرصد وتسجيل الحالات.
٢. ترسيخ العمل التشاركي بين المؤسسات: التناغم في الخدمات والمتابعة والتقييم.
٣. الإعلام والتوعية.
٤. الكوادر البشرية.
٥. الحاجة إلى تطوير أنظمة وتعليمات توضح قانون الحماية من العنف الأسري.

الخطوة الثالثة: تحديد الجمهور المستهدف

بناء على طبيعة القضايا التي تم الاتفاق عليها في الخطوة السابقة تم تحديد الفئة المستهدفة للعمل معها من اجل توحيد العمل والرؤى من اجل تطبيعها على ارض الواقع وتمثلت الفئة المستهدفة بالجهات التالية: المجلس القضائي، مديرية الأمن العام / إدارة حماية الأسرة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة الأوقاف، وزارة التخطيط، مجلس النواب، الممولون، دائرة التشريع والرأي، الإعلاميين، المنظمات غير الحكومية.

الخطوة الرابعة: تحديد الأهداف الاستراتيجية

تنطلق الخطوة من عدد من التوجهات العامة، والأهداف الاستراتيجية المبنية على القضايا ذات الأولوية المتبناة في هذا الخطّة، وتمثلت أهداف هذه الخطّة بما يلي:

الهدف الاول: المؤسسات المعنية بالتعامل مع حالات العنف ضد المرأة، تنتهج نهجاً تشاركياً في التعامل مع حالات العنف الأسري.

الهدف الثاني: تطوير أنظمة وتعليمات توضح قانون الحماية من العنف الأسري واليات تنفيذه.

الهدف الثالث: تفعيل قانون حماية الأسرة من العنف، لضمان حقوق المرأة المعنفة.

الهدف الرابع: توجيه الخطاب الإعلامي بشكل إيجابي نحو تعزيز دور المرأة في المجتمع.

الهدف الخامس: رفع كفاءة الموارد البشرية، نوعية الخدمات التي تقدم لحالات العنف الأسري ذات جودة عالية.

ولتحقيق الاهداف السابقة سوف يتم ترجمتها بمجموعة من الرسائل الإعلامية التي تعكس الأهداف الاستراتيجية، من أجل استخدامها خلال تنفيذ حملة كسب الدعم لمخاطبة الفئات المستهدفة وإشراكها عملية كسب الدعم والتأييد لمناهضة العنف ضد المرأة وأنشطة هذه الخطّة، وتمثلت هذه الرسائل بما يلي:

- النهج التشاركي، ضمان لخدمات متكاملة تقدم لحالات العنف الأسري.
- المشروع الوطني لأئمة وتتبع حالات العنف الأسري، تطبيق مثالي لإدارة الحالة.
- تفعيل قانون الحماية، ضمان حقوق المرأة العاملة.
- الخطاب الإعلامي موجه بشكل إيجابي نحو تعزيز حقوق المرأة المعنفة.
- موارد بشرية مدربة، نوعية الخدمات التي تقدم لحالات العنف الأسري ذات جودة عالية.

الخطوة الخامسة: تحديد اليات العمل "خطة العمل":

ترجم الخطّة الاستراتيجية توجهها في وضع قضايا مناهضة العنف ضد المرأة على اجندة اصحاب القرار من خلال وضع أهداف وأنشطة تخدم الهدف المنشود، وتضع مؤشرات الأداء لكل نشاط بالإضافة إلى منهجية المتابعة والتقييم وآلياتها. وخطة عمل تترجم الأهداف الاستراتيجية للخطّة في أنشطة تخدم الهدف المنشود، وتضع مؤشرات الأداء، الجمهور المستهدف، الرسائل الإعلامية، قنوات الاتصال، بالإضافة إلى منهجية المتابعة والتقييم والجدول الزمني.

خطة العمل للحملة:

القضية رقم. (١)	الضعف في النهج التشاركي بين المؤسسات في التعامل مع حالات العنف الأسري
الغاية / الهدف	: المؤسسات المعنية بالتعامل مع حالات العنف ضد المرأة، تنتهج نهجاً تشاركياً في التعامل مع حالات العنف الأسري.
الجمهور المستهدف	ادارة حماية الأسرة، المجلس القضائي، وزارة العدل، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة.
الرسائل الإعلامية	<ul style="list-style-type: none"> الدعم من قبل المؤسسات التي تتعامل مع حالات العنف الأسري هو مطلب رئيسي لكسب الدعم والمؤازرة لتطبيق النهج التشاركي في الاستجابة للتعامل مع حالات العنف الأسري الاستجابة للتعامل مع حالات العنف الأسري ضمن النهج التشاركي، ضمان لتقديم خدمات متكاملة لحالات العنف الأسري التصدي لظاهرة العنف الأسري، هي ليست مهمة ثانوية أو اختيارية، بل هي مهمة رئيسية تتم بالتنسيق مع كافة المعنيين
قنوات الاتصال	عروض توضيحية، اجتماعات، كتب رسمية، مطبوعات، تدريب، نشرة حقائق، تغطية إعلامية
الدعم	الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف
الخطة التنفيذية	<ol style="list-style-type: none"> ١. التنظيم لعقد اجتماع مع صناع القرار لمناقشة وعرض النهج التشاركي في التعامل مع حالات العنف الأسري. ٢. ارسال كتاب رسمي إلى رئاسة الوزراء لتبني وثيقة الإطار الوطني في التعامل مع حالات العنف الأسري. ٣. طباعة وتوزيع ١٠٠٠ نسخة من وثيقة الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف. ٤. طباعة وتوزيع ١٠٠٠ بوستر للرسم التوضيحي للنهج التشاركي في التعامل مع حالات العنف الأسري. ٥. طباعة وثيقة الشروط المرجعية لعمل الفريق الوطني لحماية الأسرة ٦. توزيع ورقة حقائق لصناع القرار ٧. عقد ثلاثة أيام تدريب ل ٦٠ متدرباً حول النهج التشاركي في التعامل مع حالات العنف الأسري ٨. استخدام وسائل الإعلام في التركيز على مختلف القضايا ذات الأولوية.

مؤشرات المتابعة والتقييم	المتابعة:
	١. إصدار تعميم من قبل رئيس الوزراء إلى كل المؤسسات المعنية لتعميم وثيقة الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف في كل المؤسسات المعنية.
	٢. محاضر الاجتماعات التي عقدت: النقاش والتقدم
	٣. عدد الأشخاص الذين تم الاتصال بهم لحشد الدعم لقضية معية وردود أفعالهم تجاه القضية.
	٤. التطور الذي يحصل في اجتماعات صناع القرار، الإنجازات التي تحقق في المجال
	٥. عدد النسخ الموزعة من المطبوعات.
	٦. عدد المؤسسات التي تتبنى النهج التشاركي في التعامل مع حالات العنف الأسري.
	٧. عدد المتدربين على النهج التشاركي في التعامل مع حالات العنف الأسري.
	٨. عدد التقارير، والتحقيقات الصحفية، والبرامج الإذاعية والتلفزيونية التي ناقشت هذه القضية.
	التقييم:
	١. وثيقة الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف متبناة
	٢. المؤسسات المعنية تتبنى وثيقة الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف في التعامل مع حالات العنف الأسري.
	٣. نسخ من وثيقة الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف وبوستر النهج التشاركي متوفر للعاملين مع حالات العنف الأسري.
	٤. كفاءة الإعلام في تناول هذه القضية.
الجدول الزمني	حزيران ٢٠٠٩ - حزيران ٢٠١١

القضية رقم (٢)	الحاجة إلى وجود أنظمة وتعليمات توضح قانون الحماية من العنف الأسري واليات تنفيذه.
الغاية / الهدف	تطوير أنظمة وتعليمات توضح قانون الحماية من العنف الاسري
الجمهور المستهدف	وزارة التنمية الاجتماعية، ديوان التشريع والرأي، مجلس النواب
الرسائل الإعلامية	• تطوير تعليمات وأنظمة توضح قانون الحماية من العنف الأسري، ضمان لسهولة ووضوح إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري.
قنوات الاتصال	اجتماعات، ورشات عمل، ورقة حقائق، تغطية إعلامية
الدعم	الفريق الوطني للحماية من العنف الأسري، الشركاء في العمل من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تعنى بالتعامل مع حالات العنف الأسري، القضاة والمحامون.
الخطة التنفيذية	١. التنظيم لعقد اجتماع مع وزير التمية الاجتماعية وديوان التشريع والرأي لمناقشة أهمية تطوير أنظمة وتعليمات توضح قانون الحماية من العنف. ٢. تنظيم لعقد ورشة عمل لحشد الدعم لهذه القضية. ٣. توزيع ورقة حقائق لصناع القرار. ٤. كفاءة الإعلام في تناول هذه القضية.
مؤشرات المتابعة والتقييم	المتابعة ١. محاضر الاجتماعات التي انعقدت: النقاشات والتقدم. ٢. عدد أعضاء مجلس النواب الذين تم الاتصال بهم وردود أفعالهم نحو الموضوع. ٣. عدد النسخ التي تم توزيعها من ورقة الحقائق. ٤. عدد التقارير، والتحقيقات الصحفية، والبرامج الإذاعية والتلفزيونية التي ناقشت هذه القضية. التقييم: ١. الإجراء الذي تجريه وزارة التنمية الاجتماعية بخصوص تطوير أنظمة وتعليمات توضح قانون الحماية. ٢. إصدار الأنظمة والتعليمات التي توضح قانون الحماية. ٣. كفاءة الإعلام في تناول قضايا الإعلام.
الجدول الزمني	حزيران ٢٠٠٩ - حزيران ٢٠١١

القضية رقم. (٣)	الازدواجية والتداخل بين أدوار المؤسسات مقدمة الخدمة
الغاية / الهدف	تعزيز استجابة مقدمي الخدمات لحالات العنف الأسري من خلال تطبيق نظام أهمة إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري
الجمهور المستهدف	وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة التنمية الاجتماعية، المجلس القضائي، وزارة العدل، إدارة حماية الأسرة، الممولين
الرسائل الإعلامية	<ul style="list-style-type: none"> • نحتاج لدعمكم (شركائنا في العمل) لضمان تطوير وتنفيذ مشروع أهمة إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري. • النظام الإلكتروني الوطني لتتبع إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري، تطبيق مثالي لإدارة الحالة • النظام الإلكتروني الوطني لتتبع إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري يزودنا ب نظام معلومات شامل
قنوات الاتصال	اجتماعات، لجان عمل، نشرات، تغطية إعلامية، مراسلات، تدريب
الدعم	الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف
الخطة التنفيذية	<ol style="list-style-type: none"> ١. التنظيم لعقد اجتماع مع صناع القرار لكسب دعمهم وتأييدهم للقضية. ٢. التنظيم لعقد اجتماع مع المؤسسات الممولة لكسب دعمهم للقضية. ٣. تشكيل لجان لضمان تمثيل مختلف الجهات ٤. عقد تدريب على النظام الإلكتروني لمتابعة حالات العنف الأسري ٥. توزيع نشرات حول القضية لصناع القرار ٦. التركيز على هذه القضية من خلال وسائل الإعلام المختلفة
مؤشرات المتابعة والتقييم	<p>المتابعة:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. محاضر الاجتماعات التي عقدت: النقاشات والتقدم ٢. عدد صناع القرار الذين تم الاتصال بهم وردود أفعالهم ٣. التطور الذي يحصل في اجتماعات صناع القرار، الإنجازات التي تحقق في المجال ٤. عدد المنشورات التي توزع ٥. عدد الأشخاص الذين تدربو من الشركاء ٦. عدد التقارير، والتحقيقات الصحفية، والبرامج الإذاعية والتلفزيونية التي ناقشت هذه القضية. <p>التقييم:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. النظام الإلكتروني لتتبع إجراءات التعامل مع حالات العنف مطور. ٢. عدد الشركاء المعنيين الذين سيستخدمون نظام الإلكتروني لتتبع حالات العنف. ٣. عدد النسخ الموزعة من وثيقة الإطار الوطني، وبوستر الذي يبين النهج التشاركي. ٤. كفاءة الإعلام في تناول والتركيز على هذه القضية.
الجدول الزمني	حزيران ٢٠٠٩ - حزيران ٢٠١١

القضية رقم (٤)	سيطرة الصورة النمطية للمرأة على الخطاب الإعلامي، وتوارثها من جيل لآخر.
الغاية / الهدف	الخطاب الإعلامي موجه بشكل إيجابي لتعزيز دور المرأة في المجتمع.
الجمهور المستهدف	الإعلاميون
الرسائل	<ul style="list-style-type: none"> • الخطاب الإعلامي موجه بشكل إيجابي لتعزيز دور المرأة في المجتمع • نحن نريد دعمكم المتواصل (الإعلام) لحشد الدعم وكسب التأييد لتحقيق مصلحة الأسر الأردنية • الحلقة الأضعف في موضوع حقوق الإنسان هو نقص التوعية في حقوق الأفراد، وأساءة أنواع الانتهاك هي تلك التي تكون مقبولة مجتمعياً. • من الممكن إيقاف العنف في أي مجتمع من خلال تغيير طريقة التفكير لأفراده.
قنوات الاتصال	اجتماعات، لجان، منشورات، ورقة حقائق، تدريب، مسابقات وجوائز، تغطية إعلامية.
الدعم	الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف
الخطة التنفيذية	<ol style="list-style-type: none"> ١. عقد اجتماع مع رؤساء التحرير لشرح أهمية هذه القضية على المستوى الوطني، ودور الإعلام في التركيز وإبراز هذه القضية. ٢. إطلاق شبكة إعلام متخصصة لدعم قضية العنف ضد المرأة. ٣. إطلاق جائزة لأفضل مقال، تحقيق صحفي، برنامج إذاعي تلفزيوني يناقش موضوع العنف ضد المرأة. ٤. توزيع منشورات وورقة حقائق لإبراز هذه القضية. ٥. عقد تدريب يستهدف الإعلاميون، لكسب دعمهم وتأييدهم لقضية العنف ضد المرأة.

مؤشرات	المتابعة
المتابعة والتقييم	<ol style="list-style-type: none"> ١. محاضرات الاجتماعات التي عقدت: النقاشات والتقدم ٢. عدد رؤساء التحرير والإعلاميون الذين تم الإتصال بهم وردود أفعالهم تجاه القضية ٣. عدد أعضاء الشبكة. ٤. عدد المنشورات التي وزعت. ٥. عدد الإعلاميون الذين شاركوا في المسابقة. ٦. عدد الإعلاميين الذين تلقوا التدريب ٧. عدد التقارير والتحقيقات الصحفي البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي ناقشت هذه القضية.
	التقييم
	<ol style="list-style-type: none"> ١. عدد المقالات والتحقيقات الصحفية والبرامج التلفزيونية والإذاعية التي تعزز دور المرأة في المجتمع. ٢. كفاءة الشبكة الإعلامية في مناقشة وإبراز قضايا العنف ضد المرأة. ٣. كفاءة الإعلام في تناول قضايا العنف ضد المرأة.
الجدول الزمني	حزيران ٢٠٠٩ - حزيران ٢٠١١

القضية رقم. (٥)	نقص في الكوادر البشرية المؤهلة والخبرة في مجال التعامل مع حالات العنف الأسري
الغاية / الهدف	كوادر بشرية مؤهلة للتعامل مع حالات العنف الأسري، نوعية خدمة جيدة مقدمة لحالات العنف الأسري
الجمهور المستهدف	المؤسسات المعنية بالتعامل مع حالات العنف الأسري
الرسائل الإعلامية	• كوادر بشرية مؤهلة، نوعية خدمات ذات جودة تقدم لحالات العنف الأسري
قنوات الاتصال	اجتماعات، لجان، تدريب، أدلة تدريبية، تغطية إعلامية
الدعم	الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف
الخطة التنفيذية	١. تشكيل لجنة فرعية من الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف لتبني تدريب على المستوى الوطني لكافة مقدمي الخدمات. ٢. طباعة وتوزيع الإجراءات والأدلة التدريبية للتعامل مع حالات العنف الأسري في كل من وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، المجلس القضائي
مؤشرات المتابعة والتقييم	المتابعة: ١. محاضر الاجتماعات التي عقدت: النقاشات والتقدم ٢. عدد الإعلاميين المتدربين ٣. عدد التقارير والتحقيقات الصحفية و البرامج التلفزيونية والإذاعية التي ناقشت هذه القضية ٤. عدد الأدلة والإجراءات التي وزعت التقييم: ١. وجود الليات للتدريب على المستوى الوطني لجميع مقدمي في مجال العنف الأسري
الجدول الزمني	حزيران ٢٠٠٩ - حزيران ٢٠١١

تنفيذ خطة كسب الدعم والتأييد

سيتم العمل على تنفيذ الخطة الوطنية لكسب الدعم والتأييد على مرحلتين من العمل لفترة سنتين، حيث سيتم تطوير خطة عمل تفصيلية للمرحلتين تتضمن: الأنشطة، الجمهور المستهدف، تاريخ البدء والانتها، مؤشر الأداء، المبلغ المقدر.

المرحلة الأولى: خطة قصيرة المدى، سيتم العمل على اختيار مجموعة من الأنشطة ذات الأولوية في التنفيذ، والعمل على تنفيذها لمدة زمنية ستة أشهر من حزيران إلى كانون أول ٢٠٠٩، وسوف يأتي تنفيذ هذه الأنشطة ضمن مشروع كسب الدعم والتأييد لمناهضة العنف ضد المرأة الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع مشروع القطاع الخاص لصحة المرأة الممول من قبل الوكالة الأمريكية للإغاثة الدولي.

المرحلة الثانية من المشروع: خطة طويلة المدى، سيتم العمل على تنفيذ الأنشطة المتبقية خلال ثمانية عشرة شهراً من كانون ثاني ٢٠١٠ - حزيران ٢٠١١، وسيتم البحث عن مصادر تمويل لتنفيذ هذه الأنشطة.

الملاحق:

الملحق الاول: العنف ضد المرأة في الأردن، نشرة السياسات

السياسات

نشرة دورية

عدد رقم ٢ حزيران ٢٠٠٨

العنف ضد المرأة: رؤيا مشتركة لاجداث التغيير ٢٠٠٨

الدكتورة هيفاء ابوغزالة

الامين العام

المجلس الوطني لشؤون الأسرة

تهدف هذه النشرة الى تعريف متخذي القرار وصانعي السياسات الصحية والاجتماعية الاقتصادية والمشرعين في الاردن بواقع العنف ضد المرأة واهمية هذه القضية وتأثيرها على المرأة واسرتها والمجتمع. وكذلك التعريف بالمبادرات الوطنية تهدف الى ضمان بيئة امنة من خلال نشر الوعي بثقافة مجتمعية خالية من العنف وتطبيق التشريعات والاجراءات الخاصة بالتعامل مع قضية العنف ضد المرأة سواء على مستوى الافراد او المؤسسات.

انشى المجلس الوطني لشؤون الاسرة عام ٢٠٠١ بموجب القانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠١، برئاسة حضرة صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله.

ويهدف المجلس إلى تعزيز مكانة الاسرة الاردنية وتعظيم دورها في المجتمع لتمكينها من المساهمة في المحافظة على موروث الامة القيمي والحضاري بما يواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تعريف العنف ضد المرأة

”أي فعل يقع على المرأة وينتج عنه إيذاء جسدي أو جنسي أو نفسي أو أي شكل من أشكال المعاناة مثل التهديد بهذه الأفعال أو الاكراه أو الإكراه أو الحرمان من كافة الحقوق سواء وقعت ضمن إطار العلاقات الأسرية أو الاجتماعية أو المهنية“

يتضمن هذا التعريف في طياته

- العنف الموجه للمرأة والفتاة ضمن إطار العائلة أو خارجة
- لا يقتصر العنف على العنف الجسدي والنفسي والجنسي وإنما يشمل أشكال أخرى مثل العنف لاجتماعي، العنف الاقتصادي، العنف السياسي.

ينسجم هذا التعريف مع تعريف الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف والتعريف العالمي للمنظمات الدولية والمؤسسات العالمية التي تعنى بحماية المرأة ومنسجما مع الثقافة العربية والشرعية الاسلامية.

باجماع الخبراء والباحثون
ورشة عمل المجلس الوطني لشؤون الاسرة
اذار ٢٠٠٨

العنف وإثرة على الفرد والعائلة والمجتمع

إن العنف مشكلة متعددة الوجوه، فهو مشكلة اجتماعية وصحية واقتصادية وثقافية في الوقت نفسه. وهو من أهم مسببات التفكك الأسري الذي غالبا ما تكون نتائجه وخيمة على كافة افراد الاسرة وبخاصة الاطفال. لقد أعلنت منظمة الصحة العالمية العنف كم مشكلة صحية نظراً للإصابات الجسدية والعاهات الناتجة عنه. فالعنف مسبب لأضطرابات نفسية، مثل القلق والتوتر وعدم الشعور بالأمان.

ولا تتوقف عواقب العنف على الإصابات الجسدية والآثار النفسية السلبية، فللعنف آثار اقتصادية تتمثل بتكاليف العناية الصحية والنفسية بالمعتنف

والمعنف والذي تتحمله المؤسسات الصحية والاجتماعية في القطاع العام لعلاج الإصابات الجسدية والاضطرابات النفسية الناتجة عن العنف ونتائجه السلبية على الإنتاج والاستثمار. ومما لا شك فيه إن تأثير العنف أشد خطورة على اقتصاد البلدان الفقيرة.

اشكال العنف المختلفة:

هناك أشكال مختلفة للعنف ضد النساء في العالم فقد أجمعت التقارير الدولية على وجود الإشكال التالية للعنف وهي **العنف الجسدي والعنف الجنسي والعنف النفسي** وما يرتبط بكل واحد منها. أما ما يضاف إلى تلك الأشكال من عنف اقتصادي واجتماعي فظهرت نتيجة لاختلاف تعريف العنف وكيفية قياسه.

العنف الجسدي: هو استخدام القوة الجسدية من قبل أي شخص من شأنه أن يترك آثاراً واضحة ويتسبب في اضرار جسدية. ويعتبر العنف الجسدي من أكثر أشكال العنف وضوحاً وشيوعاً مثل الضرب والشد والعض والرفس وإحداث الكسور والحرق وغيرها من الافعال. ويقع ضمن هذا النوع من العنف الحرمان من الحاجات الأساسية مثل الطعام والماء والنوم والمأوى والذي من شأنه أن يحدث أذى جسدي.

العنف الجنسي: هو الإرغام على الاتصال الجنسي أو التشجيع أو الإكراه على البغاء أو الإرغام على مشاهدة الجنس. ويشمل الاغتصاب والتحرش الجنسي وأية تعليقات جنسية مرفوضة واستخدام أساليب جنسية تخالف قواعد الدين والخلق في الاتصال الجنسي واستخدام القوة والسلطة في ذلك.

العنف النفسي/العاطفي: ارتكاب او الامتناع عن القيام باي سلوك يؤدي إلى حدوث أذى مباشر او غير مباشر يهدد شعور وإحساس المرأة بقيمتها الذاتية وقدرتها على السيطرة على حياتها. مثل التهديد والاهانة والتحقير والشتيم والحرمان واستخدام الألفاظ واللولم والتهديد والتشكيك في قدراتها والذي من شأنه أن يؤدي إلى الشعور بالدونية واليأس والاكتئاب بدرجات مختلفة.

العنف الاقتصادي: حرمان المرأة من التصرف بالموارد الاقتصادية أو المساهمة في اتخاذ القرارات المالية التي تهمها وتؤثر في مستقبلها والتي تجعلها معتمدة كلياً على غيرها. وتشمل الحرمان من التصرف بملكاتها أو الإنفاق على حاجاتها الأساسية أو حرمانها من الإرث أو التملك وتعريضها للاستغلال الاقتصادي.

العنف الاجتماعي: هو اي فعل او سلوك يحرم المرأة من حقوقها الاجتماعية مثل التدخل في علاقاتها الاجتماعية وعزلها عن المجتمع وقطع سبل التواصل ضمن إطار العلاقات الاجتماعية المشروعة.

اهم القضايا للتعامل مع العنف لتحقيق رؤية متكاملة

١. أهمية التركيز على ترسيخ العمل التشاركي
٢. التركيز على التشريعات/ تطوير أنظمة وتعليمات توضح قانون الحماية
٣. العمل على تكامل الخدمات وضمان توزيعها
٤. العمل على تأهيل الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع حالات العنف.
٥. إعادة صياغة الخطاب الاعلامي حول العنف ضد المرأة وتدريب الكوادر الاعلامية
٦. أهمية البرامج التوعوية الشاملة حول قضايا العنف التشريعية والخدماتية.
٧. بناء قاعدة بيانات وطنية تربط كافة الجهات التي تتعامل مع العنف
٨. ترسيخ البرامج الوطنية للمتابعة والتقييم.

باجماع الخبراء والباحثون
ورشة عمل المجلس الوطني لشؤون الاسرة
اذار ٢٠٠٨

تجربة الأردن مع العنف الأسري والعنف ضد المرأة:

أن الاهتمام بهذه المشكلة ازداد مؤخراً عما كان عليه في السابق مما أعطى الأمر زخماً إضافياً أتاح للعاملين والدارسين مساحة إضافية للخوض في مجال المشكلة ووصفها ومناقشة الحلول المناسبة لها. لقد تميزت التجربة الأردنية كونها تعاملت مع قضية العنف الاسري بشكل عام والعنف ضد المرأة والطفل بشكل خاص على انها قضية مجتمعية والجميع مسؤول عن إيقاف العنف.

إيجابيات هذه التجربة الفتية:

- الاعتراف على المستوى الرسمي بوجود هذه المشكلة، وزيادة وعي المجتمع عموماً لمخاطرها مما أدى إلى تحقيق نوع من الحساسية ضد اشكال العنف الأسري وممارساته.
- إنشاء مؤسسات حكومية وغير حكومية جديدة تعمل في هذا المجال وتضافر جهود عدة مؤسسات للعمل معاً كشركاء، والشعور بأهمية التنسيق وأهمية التشريعات المناسبة وأهمية الاستراتيجية الوطنية الشاملة.
- تأسيس المشروع الوطني لحماية الأسرة واعتماد النهج التشاركي في العمل، تأسيس إدارة حماية الأسرة في الأمن العام، وكذلك برنامج حماية الطفل التابع لمؤسسة نهر الأردن، وإنشاء دار الوفاق الاسري التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، ودار الأمان للعلاج والتأهيل الأطفال المساء إليهم، ومركز الملكة رانيا للأسرة والطفل، ورفع كفاءة الأطباء في المركز الوطني للطب الشرعي في مجال التعامل مع حالات العنف من الاطفال والنساء.
- إيجاد أدلة وبروتوكولات ومنهجية محددة للوقاية والحماية من العنف لجميع المؤسسات العاملة مع العنف اضافة الى سياسات للعمل التشاركي ما بين المؤسسات.
- وجود مدخلات منهجية وأدوات وقائية لمرحلة الطفولة المبكرة في وزارة التربية والتعليم.
- تدريب القضاة والتدريب على التسجيل بالفيديو واستعماله في المحاكم خصوصاً في قضايا الأطفال المساء إليهم.
- إيجاد وإقرار قانون الحماية من العنف الأسري.

الصعوبات والتحديات:

- صعوبات اقتصادية متمثلة في الفقر، والبطالة، وعمالة الأطفال، ونقص المتخصصين في حقول علم النفس الإكلينيكي وعلم الخدمة الاجتماعية والطب النفسي.
- صعوبات اجتماعية متمثلة في التنشئة الاجتماعية كالسيطرة الذكورية، وبعض العادات والتقاليد الثقافية والاجتماعية والأعراف السائدة التي تتقبل ثقافة العنف.
- صعوبات قانونية وتشريعية، مثل: الثغرات القانونية في بعض القوانين والأنظمة والتعليمات، والنقص التشريعي، وعدم وضع المواصفات والمعايير والبروتوكولات للمؤسسات العاملة مع الأطفال والنساء، والعقوبات غير الرادعة في كثير من الأحيان لمرتكبي العنف ضد المرأة.
- صعوبات معلوماتية، مثل: أن الأدبيات ليست باللغة العربية، وحقوق التأليف وتكاليف عمليات الترجمة والنشر والتي تحتاج إلى أصول ودقة.
- صعوبات علمية وبحثية مثل عدم موائمة التخصصات الجامعية في جميع التخصصات للعمل مع الأطفال والنساء

- والأسر في الحماية والوقاية من العنف بشكل خاص. إضافة الى عشوائية البحث العلمي وعدم وجود اجندة بحوث وطنية تحدد اولويات البحث في هذا المجال.
- صعوبات مؤسسية، مثل: ضعف التنسيق بين المؤسسات، الازدواجية في العمل، وقلة المؤسسات المتخصصة في المجال، وقلة تدريب وتأهيل العاملين في المؤسسات القائمة والتي تتعامل مع الفئات المستهدفة.

ويمكن تلخيص خصائص المؤسسات والفجوات والتحديات التي تواجه خدمات العنف ضد المرأة في الأردن بما يلي:

- ان النسبة الكبرى من المؤسسات هي حكومية خلافا لتجارب الدول الأخرى حيث يقوم القطاع الأهلي بالدور الأكبر في العمل في هذا المجال.
- غالبية المؤسسات العاملة مع العنف ضد المرأة تعمل ضمن فلسفة واضحة وبعضها تعمل عشوائيا ودون فلسفة وسياسة واضحة.
- نسبة كبيرة من هذه المؤسسات تقدم طيف واسع من خدمات رعاية وحماية مباشرة مثل الخدمات الصحية والنفسية والقانونية والاجتماعية دون وجود البنية التحتية اللازمة إضافة إلى عدم وجود كوادر متخصصة.
- تحتفظ بعض المؤسسات بسجلات لحالات النساء اللواتي تم التعامل معهن سواء على مستوى التوعية أو على مستوى الرعاية المباشرة للنساء المعنفات والبعض الآخر لا يحتفظ بسجلات أو أرقام مما يؤثر على معرفة حجم المشكلة الفعلية ومتابعة تلك الحالات.
- هناك تشابك وتشابه في الخدمات المقدمة دون تعاون مؤسسي.
- غالبية النشاطات مرتبطة بالتمويل مما يثير قضية ديمومة الخدمات
- عدد المؤسسات المتخصصة في رعاية وحماية السيدات المعنفات محدودة جدا
- على الرغم من تطوير سياسات وطنية للحماية من العنف إلا أن تلك السياسات مازالت تفتقر الى التطبيق على ارض الواقع.

اولويات القضايا (التوصيات)

١. سجل وطني لرصد وتسجيل الحالات.
٢. ترسيخ العمل التشاركي بين المؤسسات: التناغم في الخدمات والمتابعة والتقييم.
٣. الإعلام والتوعية.
٤. الكوادر البشرية المؤهلة.
٥. التشريعات: تطوير انظمة وتعليمات توضح قانون الحماية من العنف الأسري.

خلق رؤيا مشتركة لمواجهة العنف ضد المرأة: مقترحات وسياسات

ان العنف ضد المرأة مرتبط ارتباطا وثيقا بثقافة المجتمع والفروق على اساس الجندر؛ لذا يجب ان يكون هناك التزام جماعي متعدد القطاعات لمواجهة العنف ضد المرأة كونه مفهوم متعدد العوامل ومتداخل. فمن اجل رؤية متكاملة يجب خلق رؤية مشتركة والتخطيط على هذا الاساس.

مقترحات لتدعيم وتعزيز دور المؤسسات الأردنية في متابعة ومراقبة برامج الحماية والوقاية من العنف.

تطوير برامج مراقبة ومؤشرات لمتابعة العنف ووضع خريطه لمراقبة أداء المؤسسات في جميع القطاعات: ولتجاوز التحديات التي تواجه عملية متابعة وتقييم البرامج الوطنية يتطلب العمل على ما يلي:

- استخدام معايير دولية لتكون الدليل الجيد لجمع المعلومات وحشد الدعم يتم تضمينها إجبارياً في المؤشرات لكل دولة.
- وجود مؤشرات كمية إضافة إلى المؤشرات النوعية للتقييم مع تطوير مؤشرات لقياس مدى التطور على المستوى التشريعي ومستوى السياسات.

وتتمثل المؤشرات المقترحة للمتابعة على المستويات التالية:

أولاً: المستوى الحكومي:

- رامج التشبيك والتنسيق والعمل التشاركي في عمل المؤسسات الوطنية للحد من العنف ضد المرأة.
- الموازنات الخاصة التي توضع لدعم المؤسسات الغير حكومية NGO's لتفعيل مشاركتها في البرامج الوطنية المعنية بالحد من العنف ومعالجته.
- خطط تنفيذه تحدد أدوار ومسؤوليات والإطار الزمني للتنفيذ وآليات المراقبة. الموازنات التي تصرف، عدد الموظفين، أدوار المؤسسات الغير حكومية الموازنات الخاصة التي تضعها الحكومة ضمن موازنتها لمواجهة العنف ضد المرأة.
- آليات المتابعة والتقييم المتعلقة بالأنظمة والسياسات والبرامج الوطنية للحد من العنف.
- نظام مالي لتعويض ضحايا العنف من النساء.

ثانياً: مستوى التشريعات:

١. القوانين الخاصة بالأنواع المتعددة للعنف ضد المرأة وتعريف العنف ضد المرأة في تلك القوانين.
٢. وجود قوانين ومواد تتعلق بالتوقيف.
٣. قوانين ومواد وقرارات تتعلق بالحماية من حيث.
 - وجود غرف للحماية.
 - عقوبات لغير الملتزمين بتطبيق قرارات التوقيف.
 - وجود دليل لتحديد عقوبات ضد جميع أنواع العنف.
 - مرجعية قانونية للعنف ضد المرأة (حماية ضحايا العنف والمشاهدين، الإستماع للشهود باستخدام الكاميرات).
 - المساعدة القانونية المجانية، محامون مجاناً أو دفع لمحامى القطاع الخاص.

ثالثاً: المستوى المؤسسي والتشاركي (العمل التشاركي).

- تفعيل وتغطية النقص في البروتوكولات والادله الاجرائية للممارسة مختلف المهن المعنية بالتعامل مع ضحايا العنف مع تأكيد الدور المؤسسي في الاستجابة لحالات العنف.
- وجود مرجعيات قانونية تؤكد العمل التشاركي بين المؤسسات وتوضح آليات العمل وادوار ومسؤوليات كل مؤسسة ومرجعيتها والتزاماتها المجتمعية في الحد من العنف.

- وجود روى وطنية واضحة ومحددة وتطبيقية لتفعيل مشاركة المؤسسات غير الحكومية NGO's في تقديم الخدمات وفق منهجية مؤسسية، وضمان مشاركتها في إعداد وتنظيم وتطبيق وتقويم الأنظمة والسياسات الخاصة في الحد من العنف.
- خطط طويلة ومتوسطة المدى لرفع الكفاءة للعاملين في المهن المختلفة المعنية بالعنف، وآليات تنفيذها الزمنية والمالية وآليات متابعتها وتقييمها.

رابعاً: مستوى خدمات الايواء للنساء:

- عددها، توزيعها الجغرافي ومدى توفر غرفه لكل إمراه.
- خدمات إيواء مجانيه.
- مظله قانونيه لعملها.
- خدمات خط ساخن.
- مراكز إرشاد، تدخلات طارئه.
- برامج علاجيه للجنّة.

خامساً: مستوى التدريب والتعليم:

- استحداث برامج أكاديمية في مجال الرعاية والحماية من العنف تؤهل الخريجين للعمل في التخصصات الصحية والنفسية والاجتماعية والقانونية والإعلامية.
- تضمين مفاهيم العنف ضد المرأة والنوع الاجتماعي والتمييز على مستوى الرعاية الأولية والثانوية في المناهج التعليمية.
- برامج التدريب الإلزامي لجميع المهنيين في مجال العنف ضد المرأة (عدد المتدربين، المدة الزمنية للتدريب، المحتوى التدريبي وخصائص مقدمي التدريب).
- برامج تدريب إلزامي للممارسين في مجال العنف ضد المرأة (عدد المتدربين، المدة الزمنية للتدريب، المحتوى التدريبي، عدد مرات التدريب والترخيص لممارسة المهنة).

سادساً: مستوى الإعلام:

- وجود خطة إعلامية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، وتعزيز حقوقها وادوارها المجتمعية.
- أدلة ممارسة للاعلاميين لمناهضة مفاهيم العنف تأخذ في الحسبان العنف ضد المرأة وتدعم الصورة غير النمطية للمرأة.
- تضمين مفاهيم مناهضة العنف ضد المرأة والتمييز على أساس الجنس في مناهج كليات الاعلام.
- تحليل واقع العنف ضد المرأة في الاعلام والصور النمطية المتداولة فيه، ووقع آليات عملية لتغييرها.

سابعاً: مستوى برامج زيادة الوعي:

- حملات توعوية وطنية شمولية وفق منهجية علمية تركز على مفاهيم محدده خلال فترات، ورصد الموارد المالية اللازمة لها، متابعة وتقييم فاعليتها.

ثامنا: مستوى الإحصاءات وتجميع المعلومات:

- مؤشرات قياس مدى العنف ضد المرأة.
- معلومات عن الخدمات القانونية والإجتماعية والصحية.
- القضايا الحساسة في موضوع العنف ضد المرأة من حيث التمييز، الأشخاص المعنيين وعلاقة الأشخاص ببعضهم البعض (علاقة الجناة والضحايا).
- إحصاءات عن متابعة الحالة في قضايا الجرائم: عدد الحالات، مدى التبليغ، تسجيل الحالات، عدد حالات الجناة والضحايا، توزيعهم، العقوبات المستحقة.
- مدى وصول كافة المواطنين إلى المعلومات فيما يتعلق بالخدمات.

تاسعا: مستوى التحديات التي تواجه المتابعة والتقييم.

- استخدام معايير دولية لتكون الدليل الجيد لجمع المعلومات وحشد الدعم يتم تضمينها في مؤشرات كل دولة.
- وجود مؤشرات كمية إضافة إلى المؤشرات النوعية للتقييم مع تطوير مؤشرات لقياس مدى التطور على المستوى التشريعي ومستوى السياسات.

ملحق رقم (٢): نبذة عن أعضاء الفريق الوطني لحماية الأسرة: الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف:

يضم ممثلين من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والتي تعمل في مجال حماية الأسرة، تأسس المشروع لمواجهة والحد من ظاهرة العنف الأسري المتنامية وذلك نتيجة لكل من:

- عدم كفاية التشريعات في مجال العنف الأسري، عدم وجود محاكم متخصصة للنظر في قضايا العنف الأسري.
- محدودية الخدمات المقدمة للمرأة والطفل.
- الحاجة إلى التطوير المؤسسي وبرامج تدريبية فعالة.
- نقص التوعية عند النساء والأطفال لحقوقهم، ولأعضاء الأسرة لأدوارهم.
- الجهات التي تتعامل مع حالات العنف الأسري لا يوجد لديها سجلات لحالات العنف الأسري، ولا تتبع النهج التشاركي في الاستجابة للتعامل مع حالات العنف الأسري.
- الحاجة إلى تحديد إجراءات واضحة للتعامل مع حالات العنف الأسري، وتحديد أدوار ومسؤوليات كل جهة.
- الحاجة إلى التخصصية في أدوار المؤسسات التي تقدم خدمات للتعامل مع حالات العنف الأسري، وإلى تعريف الأدوار.
- عدم كفاية الأبحاث والإحصاءات ذات العلاقة بحماية الأسرة من العنف.

إن أهم إنجازات المشروع على المستوى العام هو:

- كسر الصمت حول العنف الأسري وإرساء مبدأ الشراكة والتنسيق بين المؤسسات المعنية لتوفير أفضل الخدمات.
- إصدار نظام إنشاء دور حماية الأسرة
- تعديل قانون أصول المحاكمات بما يسمح باستخدام التقنية الحديثة، مثل تسجيل مقابلات الأطفال بواسطة الفيديو بدلاً من الإفادات الورقية.
- واقتراح عدد من التعديلات على مجموعة من القوانين على السلطة التشريعية.
- كما نجح في رفع كفاءة مقدمي الخدمات
- التوعية المجتمعية ببعض أبعاد العنف الأسري وتأثيره على الأسرة والمجتمع.
- ووضع إطار وطني لحماية الأسرة
- وإنشاء نماذج ريادية لبعض الخدمات.
- وقد منح الفريق جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٣ كاعتراف بعمله وإنجازاته في التعامل مع مشكلة العنف الأسري وفي تعزيز الحوار حول قضايا حقوق الإنسان والمساواة والنوع الاجتماعي.

وفي نهاية الخمس سنوات، وهي فترة المشروع، قام المجلس بتقييم للمشروع لاستخلاص الدروس المستفادة وتحديد الخطوات المستقبلية. وبناء عليه، قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وبالتعاون مع جميع الشركاء، بوضع الإطار الوطني لحماية الأسرة الأردنية من العنف الأسري والخطة الاستراتيجية لحماية الأسرة والوقاية من العنف الأسري (٢٠٠٩-٢٠٠٥) والتي انبثقت عن الإطار الوطني. يوفر الإطار الوطني التوجه العام لسياسات وبرامج حماية الأسرة للسنوات القادمة.

كما ويشكل مرجعية وطنية تحدد أسس تقديم خدمات الوقاية والحماية، وتعمل على سد الثغرات في الممارسات القائمة، يقوم الإطار على نهج المؤسسات المتعددة، هذا النهج الذي أظهرت تجارب الدول المختلفة مدى أهميته في تطوير خدمات متكاملة وشاملة. يتطلب هذا النهج التعاون والتنسيق ما بين المؤسسات العاملة في مجال حماية الأسرة، وتحديد الأدوار والمسؤوليات المشتركة لهذه المؤسسات بالإضافة إلى أدوار ومسؤوليات كل منها بشكل واضح ومفصل. ويتطلب أيضاً درجة عالية من التفاهم والاحترام المتبادل لوجهات النظر المهنية المختلفة وتبادل المعلومات والخبرات لتقديم خدمات عالية الجودة ضمن المعايير المتفق عليها. في حين تترجم الخطة الاستراتيجية هذا التوجه إلى أهداف وأنشطة تخدم الهدف المنشود، وتضع مؤشرات الأداء لكل نشاط بالإضافة إلى منهجية المتابعة والتقييم وآلياتها، تأتي هذه الخطة الإستراتيجية للبناء على ما تم إنجازه خلال السنوات العشر الماضية من برامج، وتنطلق من الإطار الوطني لحماية الأسرة الأردنية من العنف الأسري. وتسعى إلى تعزيز الشراكة والتنسيق بين المؤسسات المعنية بشؤون الأسرة، الحكومية منها وغير الحكومية، وإلى سد الفجوات في البرامج القائمة. وتنتهج نهجاً متعددًا يقوم على الوقاية والحماية ويستهدف الأفراد، المعتنفين والمعتنفين، والمجتمع من خلال التوعية والتعليم وتسعى إلى التأثير على أنماط العلاقات الأسرية القائمة على التسلط والعنف من خلال برامج الإرشاد الأسري.

ونظراً لأهمية العمل التشاركي وخاصة في الاستجابة لحالات العنف الأسري، نظراً لأن مشكلة العنف الأسري هي قضية متعددة الوجوه والجوانب، فهي قضية اجتماعية واقتصادية وصحية، وليس بمقدور أي مؤسسة بمفردها التصدي لهذه الظاهرة، لذا عمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة على إعادة تشكيل الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف من نفس المؤسسات الممثلة له وبمستوى تمثيل من صناع القرار أمعاء العاميين في الوزارات، ومدير المؤسسات الأخرى.

أعضاء الفريق الوطني لحماية الأسرة والذين يعملون تحت مظلة المجلس الوطني لشؤون الأسرة:

- المجلس الوطني لشؤون الأسرة
- مديرية الأمن العام
- إدارة حماية الأسرة
- وزارة التنمية الاجتماعية
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة الصحة
- وزارة الداخلية
- وزارة العدل
- المركز الوطني للطب الشرعي
- وزارة الأوقاف
- المجلس القضائي
- مؤسسة نهر الأردن
- إتحاد المرأة الاردنية
- مركز التوعية والإرشاد الأسري
- وزارة التخطيط
- المركز الوطني لحقوق الانسان
- معهد الملكة زين الشرف التنموي
- معهد العناية بصحة الأسرة / مركز الملك حسين
- دائرة قاضي القضاة

فريق العمل:

تم اعداد هذا العمل من قبل فريق عمل تكون من التالية اسمائهم:

- الانسة ربي قمي - المجلس الوطني لشؤون الأسرة - برنامج حماية الأسرة.
- السيد حكم محمد مطلقه - المجلس الوطني لشؤون الأسرة - برنامج حماية الأسرة.

بإشراف السيد محمد مقدادي - المجلس الوطني لشؤون الأسرة - مدير برامج الأسرة.

Violence Against Women Advocacy Plan



All rights reserved: The National Council for Family Affairs

National Council for Family Affairs
Approved as a WHO Collaborating Center for Protection against Family Violence

Jabal Amman, Fawzi Al Mulki Street
P.O.Box 830858
Amman 111836 Jordan
Phone: +962 6 4623 490
Fax: +962 6 4623 591
Email: www.ncfa.org.jo

No part of this material may be photocopied, re-printed or re-produced without prior approval
of the National Council for Family Affairs.

This plan was prepared as part of Violence against Women - Advocacy and Awareness Raising
Project for Violence against Women- which is implemented by National Council for Family
Affairs in cooperation with Private Sector Project for Women's Health and funded by the United
State Agency for International Development/ USAID.

2009

Table of Contents

List of Acronyms	5
Introduction	6
NCFA Achievements in the field of Family Protection	8
National Advocacy Goal	10
Advocacy Plan Methodology	11
Advocacy plan of action	14
Advocacy Plan Implementation	19
Annexes	20

Preface

Violence against women is a global concern, not restricted to certain societies but may differ in the form or size of the phenomenon. All religions emphasize respect for human rights, irrespective of gender, color and race. This is also re-iterated in international human rights conventions, which all reaffirm rejection of all forms of discrimination against women, most importantly the physical, verbal, sexual or economic violence women are subjected to, regardless of its source or location, within or outside the family, in the society or in public life. International human rights instruments reaffirm the urgency of working toward changing the beliefs, practices and stereotypes that seek to add legitimacy to violence against women. These conventions also call for developing services with a view to making these services accessible to all and guaranteeing the protection and rehabilitation for the victims.

This elaboration and reaffirmation of violence against women in these international conventions is unmistakably the leading evidence that the issue of violence against women is a phenomenon that undermines society's security and stability. Hence, these instruments call for restoring communal balance by ensuring that women play their natural role in community development, through the provision of societal justice between men and women.

National Jordanian documents stress the principle of equality and the need for safeguarding and providing a secure livelihood for the family as a wholesome entity.

Also, there is a Jordanian commitment at the highest levels to provide equal rights to all citizens in general and to women and children in particular. This commitment is depicted in speeches made by his Majesty King Abdullah II, as well as the attention and care accorded by Her Majesty Queen Rania Al-Abdullah to issues related to the family in general, and to women and children in particular, in addition to Her Majesty's constant follow-up on the institutions working in this area.

The Violence against Women Advocacy Plan is a joint effort with the PSP project and will be the backbone of NCFA's combat against violence as social change needs extensive efforts on all levels. It is not enough to work in silence and on your own in the combat of VAW since producing social change especially related to shifting mentalities and attitudes needs that all the concerned parties reach out for all related entities.

Hence comes the important of the NCFA's key role in this advocacy mission which stemming from the heart of its strategic roles as a National Policy Think-tank, a Coordinating and Monitoring Body and an Advocacy Body for Family Issues

We would like to thank all those who have contributed to the achievement of this Advocacy Plan. We hope that this plan will, in turn, help in realizing the core objective of Advocacy which is to change the "what is" into a "what should be", considering that this "what should be" is a more decent and a more just society

Dr. Haifa Abu Ghazaleh

Secretary General, the National Council for Family Affairs



List of Acronyms:

NCFA: National Council for Family affairs

PSP: Private Sector Project for Women's Health

USAID: United States Agency for International Development

FPT: Family Protection Team Members

MoSD: Ministry of Social Development

MoE: Ministry of Education

MoH: Ministry of Health

MoJ: Ministry of Justice

JC: Judiciary Council

NGO's: Non Governmental Organizations

VAW : Violence Against Woman

FPD : Family Protection Department

Introduction:

Violence against women is an outcome phenomenon of inequality in rights and duties. It is one of the most dangerous social images and phenomena. It is also an issue that has gained enormous attention in many societies. Although violence against women has been an issue decades ago and deeply rooted in many cultures, its prevalence and widening effects make combating it an inevitable necessity. It is a dangerous indicator of the deteriorating human, religious, and moral values in society, due to the consequent detrimental impacts at both society and family levels. At the social level, this phenomenon creates a state of social instability and reduces women's engagement in work and political, economic, and social life. At the family level, disintegration is the gravest outcome as a result of increased cases of divorce, which potentially entails the delinquency of children and the creation of a wide social gap that produces malicious children who are enemies of the society. This phenomenon has a significant social and economic cost, borne equally by the State, the society, and the family.

Modern Criteria, focuses on humanitarians development, therefore we cannot talk about any effective development, unless if it was integrated with the humanitarians development which is the ultimate goal of any economic, social and political development.

Therefore, protection of women from family violence is the cornerstone, which we can build on for protecting women from discriminations and improving their situation as a preparation stage to enable them to contribute effectively in the development process.

So abused, oppressed and marginalized women who are deprived from their human rights will form a resistance for any development process, so we should change any unconstructive situation women are facing.

From here the importance of advocacy appears, Advocacy is considered as a well organized process of mobilizing support for a cause to bring about change favorable to that cause. Applied to family planning, this means forming partnerships with like-minded groups and individuals to persuade national and local leaders that family planning needs high-level attention and improvements in quality and access.

Advocacy is the pursuit of influencing outcomes – including public policy and resource allocation decisions within political, economic and social systems” (Advocacy Institute, 2001). Advocacy is not necessarily about ‘selling’ something in a commercial manner. Rather, it is about defending a point of view, standing for a certain attitude or trying to convince people of a certain approach, outlook or even a specific type of behavior.

Advocacy is a way of ensuring that people have some power over their lives. It is a way to make sure that a person's voice is heard when decisions are made. Advocates and advocacy schemes work in partnership with the people they support and take their side. It involves looking at choices, enabling people to know their rights, helping to defend those rights and getting the person's voice heard. Policy advocacy initiatives focus exclusively on the policy

agenda and a specific policy goal. These advocates usually assume that policy change will produce real change on the ground (Advocacy Works, Increasing Access to Independent Advocacy in Wrexham, Consultation Document July 2007).

Advocacy is a set of hands-on technical skills and practices needed to effectively press for change. It is also the foundation of active citizenship, a process through which ordinary people learn to participate in decision making at all levels. Identifying priorities, crafting a strategy, stepping forward, taking action, and achieving results are critical steps to finding one's voice, making oneself heard, and shaping one's future. (Strengthening Prolinnova policy dialogue and advocacy strategy, Discussion note by Prolinnova International Support Team, December 2005).

The National Council for Family Affairs, in cooperation with all its partners, who constitute the National Team for Family Protection against Violence, has sought to give this issue national prominence by studying the status of violence against women and the role played by national institutions involved in this area. The Council's quest is to identify the size of the problem and come out with national concepts and practical recommendations that contribute to enhancing coordination among the institutions involved in protecting the family against violence and mobilizing support to develop national protection and prevention programs by developing national advocacy plan based on these recommendations.

This plan comes as a part of Violence against Women - Advocacy and Awareness Raising Project for Violence against Women- which is implemented by the National Council for Family Affairs in cooperation with the Private Sector Project for Women's Health and funded by the United State Agency for International Development/ USAID.

The Violence against Women Advocacy and Awareness Raising Project will help achieve this vision with the following goal and objectives; the goal is to establish Violence against Women (VAW) as a national priority among Jordanian policy and decision makers.

The objectives are:

- To create a common understanding of and support for VAW policies and programs
- To institutionalize VAW policies and programs within key implementing organizations
- To foster coordination and accountability of organizations implementing VAW policies and programs

NCFA's Achievements in the field of Family Protection

The National Council for Family Affairs was established by Royal Decree in 2001 with Her Majesty Queen Rania Al-Abdullah as president. The Council is an umbrella organization that supports, coordinates and facilitates the work of its partners, including national governmental and non-governmental organizations, international agencies and the private sector. The Council formulates policies and strategies related to advancing and protecting the family and provides support to public and private organizations involved in family issues. The Council's message is to enhance the status of the Jordanian family and maximize its role in the society with a view to empowering families to contribute toward safeguarding the Nation's civilization and its legacy of values and to keep abreast with economic, social and cultural changes in the Kingdom.

The Council's strategic roles are:

- A National policy think-tank
- A Coordinating and monitoring body
- An Advocacy body for family issues.

The Council's accomplishments in the area of care and protection against violence include the following

– **The National Strategy for the Jordanian Family (2005):** Eight strategic objectives, each of which deals with an aspect of the Jordanian family's life. These objectives include: Enhancing the formation and cohesion of the family; empowering the family to perform its functions effectively; enhancing the cultural role of the family as its ability to maintain the national identity and values; Meeting the family's right to education, work, curative and preventive health; Alleviating the families' suffering from environmental threats, chronic diseases and consequences of wars and disasters that threaten the family and the expatriate family and its link to home.

To achieve these strategic objectives, the executive plan of the National Jordanian Family Strategy (2006–2010) was developed under direct NCFA supervision and in cooperation with the relevant governmental and non-governmental organizations involved in family affairs in all the Kingdom's regions.

– **The National Framework for Family Protection from Family Violence (2005):** This framework is an academic and practical national document that outlines the roles, responsibilities, authorities, as well as the participatory relationships among the partners. It was drafted in cooperation with members of the National Family Protection Team. The framework aims to draft a flexible working guide that empowers organizations working in the area of protecting families against violence to respond immediately to the needs of the victims, develop diverse social programs to protect the family against violence and create foundations for coordination among all the partners to provide comprehensive services.

– **The National Strategic Plan for Family Protection and Prevention from Family Violence (2005):** The Strategic Plan is based on the National Framework for the Protection of the Family Document. It aims to enhance the partnership and coordination among the government and non-government institutions concerned with family affairs and to bridge the gaps in the existing programs. It follows a multi-disciplinary methodology based on protection and prevention, and targets the abused, the abusers and the society, through awareness and education. It seeks to influence the patterns of family relations based oppression and violence through family counseling programs.

– **Development of Procedures for Handling Family Violence Victims (2006):** This project came into the implementation of the provisions of the National Framework for the Protection of the Family against violence Document and the National Strategic Plan for Protection and Prevention of Family Violence. It is based on the general criteria for the consideration of caring for family affairs that specify the accepted level of performance in terms of the duties of each entity concerned with family affairs and guarantee quality of services offered to cases of violence, in harmony with the participatory approach that stressed the importance of participation among all bodies concerned with protecting the family by offering care and services to cases of family violence. The National Council for Family Affairs institutionalized the internal working procedures of: Judicial Council, Ministry of Justice, Ministry of Social Development, Ministry of Health and Ministry of Education, in terms of dealing with cases of family violence within procedures and protocols that identify the roles and responsibilities of all staff dealing with cases of violence at all levels, including detection, reporting and offering services, in order to offer comprehensive care to victims of violence.

– **“Family Violence in Jordan Knowledge, Attitudes and Status” study (2005):** This study was the first national attempt to identify the cultural and value dimensions and the practices related to the family violence in the Jordanian society. In its methodology, it adopted social surveys and focus group discussions. The national survey included 1500 men and women distributed equally in half according to gender, aged 18 and above.

The study seeks to identify the concept of family violence among members of the Jordanian society and the extent of their awareness of it, in addition to identifying the levels of family violence in its various forms and types. The most important recommendation of the study is launching a national awareness campaign using popular mass media – especially the television, in addition to newspapers, internet and mobile phones – for the short term, and provide information on family violence in general with a focus on dimensions and types of family violence, the reasons behind family violence, and the negative health, psychological and social effects of family violence at the level of the family and individuals, in addition to providing information on the various types of available support services and programs.

– **Health and Violence / Jordan Report (2005):** This report on violence in Jordan is a response to the call of the WHO launched in its World Report on Health and Violence, published in 2002 to evaluate the problem of violence at the international, regional and national levels, identify the status of violence within these levels and draft the appropriate strategies to combat violence and prevent its health and social effects. This report is a serious attempt

to form an academic reference alongside the existing studies and research to identify better the violence, its forms, reasons and effects in Jordan. This report was drafted in cooperation between the National Council for Family Affairs and the WHO.

– **Economic and Social Conditions of Families Headed by Women Study(2006):** The study aims to identify the number of families headed by women in the Jordanian society, determine the demographic and social characteristics (size of the family, state of the marriage, residence, level of education, governorate, age), economic characteristics (work, family's income and sources), health characteristics (state of health insurance, state of disability, chronic illnesses) of the families headed by women compared with the families headed by men. The results of the study revealed that 14% of the families in Jordan are families headed by women, compared with 86% headed by men.

– **Accomplishments in the area of legislation:** Legislation comes under the title “Policies and Legislation to Protect Women against violence”, page 29. It can be summarized with the existence of initiatives to develop and reconsider the policies, laws and regulations that prevent the empowerment of women and preserve their rights, such as the draft regulations on Family Offices in Shari’ah Courts, the Legal Guide to Marriage, the reference document on a legal system or the amendment of legislation related to reproductive health, in addition to amending the Rape Law to increase the punishment.

National Advocacy Goal:

The National Council for Family Affairs (NCFA) is implementing a national project “Advocacy and Awareness Raising Project/Violence against Women in Jordan” which aims to create a favorable environment for setting up a national system with compatible programs, policies and legislation to address violence against women and to establish the issue as a national priority among Jordanian policy and decision makers.

Corresponding to its role as a policy think tank, the Council works in conducting Advocacy campaign for family violence against women issues, targeting decision makers in order to prioritize this issue in their agendas; this will be based on situational analysis for violence against Jordanian's women document which has been already conducted throughout this project by NCFA.

The main objective for this advocacy Plan:

“To reframe and link VAW to key decision makers priorities and agendas”

Advocacy Plan Methodology:

The first step: Situation analysis . This step consists of studying and analyzing issues in order to reach the root causes at both individual and institutional levels, this step is considered as a fundamental component, which will be the basic for finding solutions for this issue.

Many solutions were raised to reduce Violence against Women all over the world, but violence and reporting cases are still increasing, so the necessity for reaching the root causes appeared.

In order to analyze the situation for violence against women in Jordan, the study of reality of Violence against Women in Jordan was adopted, and due to the presence of some questions that needed more in-depth answers, visits and interviews were conducted by Family Protection Team «FPT» members about the real reasons which impede the progress of national efforts to reduce violence against women.

Based on the Situation Analysis study conducted by the National Council for Family Affairs, visits, and interviews with FPT members, a number of issues has been identified and approved by consensus of experts and researchers, (NCFA Workshop, March 2008):

1. *Focusing on participatory (Multidisciplinary) approaches.*
2. *Developing regulations and ordinance that clarify Family Protection against Violence Law.*
3. *Working on integrating services and guaranteeing distribution.*
4. *Working on qualifying human cadres to deal with cases of violence.*
5. *Re-drafting the communication discourse on violence against women and training media personnel.*
6. *The importance of comprehensive awareness programs addressing the legislative and services aspects of violence.*
7. *Establishing a national database to connect all the parties dealing with violence.*
8. *Establishing national monitoring and evaluation programs.*

The second step: Priority Issues: Five priority issues are consensus of experts and researchers at NCFA Workshop, (March ۲۰۰۸) including FPT members:

Issue (No. 1): *“Weakness of the participatory (Multidisciplinary) approaches for dealing with violence against women “VAW” cases”*

Issue (No. 2): *“Necessity of regulations and ordinance that clarify Family Protection against Violence Law”*

Issue (No. 3): "Duplications and interventions between services providers"

Issue (No. 4): "Journalists and Media people are still governed by stereotypes (of women), which are very dangerous as they are inherited from one generation to another"

Issue (No. 5): "Lack of experts and qualified human resources dealing with family violence cases"

Third Step: Targeted Audiences. The targeted audiences for this plan are: The Judiciary Council, Public Security Directorate / The Family Protection Department, Ministry of Social Development, Ministry of Education, Ministry of Health, Ministry of Interior, Ministry of Justice, Ministry of Religious Affairs, Ministry of Planning, Parliament. Donors, Legislation and opinion bureau. Media people, NGOs.

Forth Step: Advocacy Strategy Goals. The advocacy strategy consists of a number of general directions, and specific approaches based on the adapted issues.

Goal (No. 1): Concerned institutions for dealing with VAW cases implement the multidisciplinary approach for dealing with VAW cases.

Goal (No. 2): Necessity for regulations and ordinance that clarify Family Protection against Violence Law

Goal (No. 3): Enhance the services providers' response for family violence cases through the implementation of National automated tracking system.

Goal (No. 4): Guide the Communication discourse positively toward strengthening women's role at the society.

Goal (No. 5): Raise the capacity for human resources which are working with family violence cases.

Following positioning statements reflect the advocacy goals and will be used during the implementation of the advocacy plan in order to involve the partners with the project activities:

- *Multidisciplinary approach, guarantee comprehensive services*
- *National tracking system, ideal implementation for case management*
- *Activate family protection law, guarantee violated women's rights*
- *Communication discourse positively guided toward strengthening women's role at the society*
- *Qualified human resources, quality services provided for violated women.*

Fifth Step: Determine the mechanisms” Activities” Advocacy action Plan: Advocacy action plan translates the advocacy goals into objectives and activities, specifies Target Audience, Message(s), Channels of Communications, Responsible Partners, Implementation Plan (activities), Monitoring and Evaluation Indicators, as well as the Time Frame.

Advocacy Plan of Action:

Issue NO 1	Weakness of the participatory (Multidisciplinary) approach for dealing with violence against women»VAW» cases
Goal/ Objective	Concerned institutions for dealing with VAW cases will implement the multidisciplinary approach.
Target Audience	MOH, MOE, MoSD, JC, MoJ, FPD
Message(s)	<ul style="list-style-type: none"> • “Support from concerned organization is required to advocate for strengthening multidisciplinary approach for dealing with VAW cases “ • “Multidisciplinary approach, guarantee a comprehensive services” • “Confronting VAW is not an optional or marginal task. It is a major mission carried out in coordination among stakeholders.”
Channels of Communication	Presentations, meetings ,formal Letters ,Printing material, trainings, fact sheets, media coverage
Building Support/ Responsible Partners	National family protection team (FPT)
Implementation Plan/ Next Steps	<ol style="list-style-type: none"> 1. Schedule and hold meeting with decision-makers to discuss and demonstrate the multidisciplinary approach for dealing with family violence cases 2. Send formal Letter to prime minister in order to adopt national framework for family protection from family violence 3. Printing and dissemination 1000 copies of National Framework NF document (booklet Size) 4. Printing and dissemination 1000 copies poster for “Multidisciplinary approach for responding to Violence in the Family” 5. Printing of family protection team member term of reference 6. Disseminate fact sheet to Decision-makers. 7. Conduct three days training, for 60 professional on the multidisciplinary approach for dealing with family violence cases. 8. Highlight this issue through different media sectors.
Monitoring and Evaluation Indicators	<p>Monitoring:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. Circular issued by prime minister to all related organizations 2. Meeting proceedings document discussions and progress 3. Number of people contacted and their reactions 4. Stakeholder meetings and progress on details strategies and milestones. 5. Number of distributed printed materials. 6. Number of institutions adapting the multidisciplinary approach. 7. Number of professionals trained on multidisciplinary approach. 8. Number of articles, reportage, and TV and Radio program discussed this issue. <p>Evaluation:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. National Framework adopted. 2. Concerned institutions implementing multidisciplinary approach. 3. Copies of National Framework document & poster for “Multidisciplinary approach are available to professionals. 4. The efficiency of media in highlighting these issues.
Time Frame	June 2009 – June 2011

Issue No 2	Necessity of regulations and ordinance that clarify Family Protection against Violence Law
Goal/ Objective	Develop regulations and ordinance that clarify Family Protection against Violence Law
Target Audience	MoSD minister. Legislation and opinion bureau. Parliament
Message(s)	<ul style="list-style-type: none"> • “By Developing regulations and ordinance, facilitate and explain dealing with cases” • “The efficiency of the family protection law will also improve” • “Activate family protection law, guarantee violated women’s rights “
Channels of Communication	meetings, workshop, fact sheets, media coverage
Building Support/ Responsible Partners	National Family Protection Team (FPT), , partners (representatives from Ministries, NGOs, Judges, lawyers)
Implementation Plan/ Next Steps	<ol style="list-style-type: none"> 1. Schedule and hold meeting with minister of social development, Legislation and opinion bureau to discuss the importance of developing regulations and ordinance. 2. Conduct workshop aims to lobbying, advocating for this issue. 3. Disseminate fact sheet to Decision-makers. 4. Highlight this issue through different media sectors.
Monitoring and Evaluation Indicators	<p>Monitoring:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. Meeting proceedings document discussions and progress. 2. Number of Parliamentarians contacted and their reactions. 3. Number of distributed fact sheets. 4. Number of articles, reportage, and TV and Radio program discussed this issue. <p>Evaluation:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. Minister of social development action toward developing regulations and ordinance. 2. Issuing regulations and ordinance. 3. The efficiency of media in highlighting these issues.
Time Frame	June 2009 – June 2011

Issue NO 3	Duplications and interventions between stakeholders and different services providers.
Goal/ Objective	Enhance the services providers' response for family violence cases through the implementation of National automated tracking system.
Target Audience	MOH, MOE, MoSD, JC, MoJ, FPD . Donors
Message(s)	<ul style="list-style-type: none"> • “We need your commitment to guarantee developing and implementing the automated tracking system for dealing with VAW cases” • “National automated tracking system, ideal implementation for case management”. • “National automated tracking system provides us with a comprehensive database”.
Channels of Communication	meetings ,committees , flyers, media coverage, correspondences, trainings
Building Support/ Responsible Partners	National family protection team (FPT)
Implementation Plan/ Next Steps	<ol style="list-style-type: none"> 1. Schedule and hold meeting with decision makers to gain their support and commitment 2. Schedule and hold meeting with donor institutions to gain their support. 3. Forming committees in order to guarantee different organizations commitment. 4. Conduct training on the automated tracking system for stakeholders in different organizations. 5. Disseminate flyers to Decision-makers. 6. Highlight this issue through different media sectors.
Monitoring and Evaluation Indicators	<p>Monitoring:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. Meeting proceedings document discussions and progress 2. Number of decision makers contacted and their reactions 3. Stakeholder meetings and progress on details strategies and milestones. 4. Number of distributed flyers. 5. Number of trained stakeholders. 6. Number of articles, reportage, and TV and Radio program discussed this issue. <p>Evaluation:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. Automated tracking system developed 2. Number of stakeholders using the automated tracking system. 3. Copies of National Framework document & poster for “Multidisciplinary approach are available to professionals. 4. The efficiency of media in highlighting these issues.
Time Frame	June 2009 – June 2011

Issue NO 4	Journalists and Media people are still governed by stereotypes (of women), which are very risky as they are inherited from one generation to another.
Goal/ Objective	Communication discourse positively Guided toward strengthening women's role at the society.
Target Audience	Media people
Message(s)	<ul style="list-style-type: none"> • "Communication discourse positively Guided toward strengthening women's role at the society" • "We need your support to advocate for change for the benefit of Jordanians families". • "The weakest link of human rights is lacking the awareness of individual rights, and the worst kinds of violations are those that are acceptable to society". • "It is possible to stop violence in any society through changing the way in which members of society think".
Channels of Communication	meetings ,committees , flyers, fact sheet, trainings, competitions and awards, , media coverage
Building Support/ Responsible Partners	National family protection team (FPT)
Implementation Plan/ Next Steps	<ol style="list-style-type: none"> 1. Conduct a meeting with chief editors explaining the importance of this issue on the national level, and media's role in highlighting it 2. Launching specialized media network to support woman issues. 3. Launching awards for the best article, reportage, radio & TV program discussing VAW issues. 4. Disseminate flyers and fact sheets highlighting VAW issues. 5. Conduct training targeting media people, to gain their support and adaptation for VAW issues.
Monitoring and Evaluation Indicators	<p>Monitoring:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. Meeting proceedings document discussions and progress 2. Number of chief editors and media people contacted and their reactions 3. Number of network members 4. Number of distributed flyers 5. Number of media people participated at the competition. 6. Number of trained media people. 7. Number of articles, reportage, and TV and Radio program discussed this issue. <p>Evaluation:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. Number of articles, reportage, and TV and Radio program discussed positively the women's role in the society. 2. The efficiency of media network in discussing VAW issues. 3. The efficiency of media in highlighting these issues.
Time Frame	June 2009 – June 2011

Issue NO 5	Lack of experts and qualified human resources dealing with family violence cases.
Goal/ Objective	Qualified human resources, good quality of services provided for violated women
Target Audience	Concerned organizations working with violence cases.
Message(s)	<ul style="list-style-type: none"> • “Qualified human resources, good quality of services provided for violated women” • “Investing in professionals from services providers is very important because they are dealing with the human element, which is the most valuable asset of a society”. • “Professionalizing social work is needed to develop this type of work full of challenge”.
Channels of Communication	meetings ,committees , trainings, manuals, , media coverage
Building Support/ Responsible Partners	National family protection team (FPT)
Implementation Plan/ Next Steps	<ol style="list-style-type: none"> 1. Formulate sub committee from family protection team members to adopt national training mechanisms for all services providers. 2. Printing and dissemination of procedures, protocols and training manuals developed for dealing with family violence cases at MoSD, MoH, MoE, Judiciary Council. 3. Conduct training on procedures, protocols for dealing with family violence cases at MoSD, MoH, MoE, and Judiciary Council. 4. Highlight this issue through different media sectors.
Monitoring and Evaluation Indicators	<p>Monitoring:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. Meeting proceedings document discussions and progress 2. Number of trained media people. 3. Number of articles, reportage, and TV and Radio program discussed this issue. 4. Number of disseminated procedures and protocols. <p>Evaluation:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. The availability of national training mechanisms for all services providers. 2. Concerned professionals are implementing procedures and protocols. 3. Copies of procedures and protocols are available to professionals. 4. The efficiency of media in highlighting these issues.
Time Frame	June 2009 – June 2011

Advocacy Plan Implementation:

The National Advocacy Plan will be implemented in two phases for two years; detailed action plan for the two phases will be developed including: Activity, Target Audience, Starting Date, Completion date, Output Indicators and Estimated Budget.

Phase One - short term advocacy plan of action: the main key activities of this plan will be identified and implemented for six months from June – December / 2009, and this will be part of the advocacy and awareness raising project implemented with cooperation with Private Sector project for Women's Health PSP funded by USAID

Phase Two – long term advocacy plan of action: remaining activities of this plan implemented for eighteen months January 2010 – June 2011, NCFA will seek funding in order to be able to conduct the activities.

Annexes:

Annex one: Violence against Women in Jordan “Policy news letter”

Policy News Letter

No. 2, June 2008

Periodic Newsletter

Violence Against Women: Joint Vision for Effecting Change

Dr. Haifa Abu Ghazaleh

Secretary General

The National Council for Family Affairs (NCFA) was established in 2001 by virtue of Law No. 27/2001, with Her Majesty Queen Rania Al-Abdullah as its President.

The Council aims to enhance the status of the Jordanian family and maximize its role in the society with a view to empowering families to contribute toward safeguarding the Nation's civilization and its legacy of values and to keep abreast with economic, social and cultural changes.

National Council for Family Affairs

This bulletin seeks to put before decision-makers, architects of health, social and economic policies, and legislators in Jordan the status of violence against women, as well as the magnitude of this issue and its impact on women, their families and the society at large. It also aims at introducing national initiatives that aim to secure a safe environment for women by promoting awareness of a violence-free societal culture and implementing legislative and other measures pertaining to this issue at both the individual and institutional levels.

Impact of Violence Against Individuals, the Family and Society

Violence against women is a multi-faceted problem; it is equally a social, health, economic and cultural problem. It is also one of the most important causes of family disorganization, whose consequences are most often than not grave on all family members, especially children. The World Health Organization (WHO) has declared violence as a health problem in view of the physical injuries and disabilities it inflicts. Furthermore, violence causes mental disorders, such as anxiety, tension and insecurity.

Definition of Violence Against Women

“Any act of gender-based violence that results in physical, sexual or mental harm or suffering to women, such as threats of these actions, coercion, intimidation, or denial of all rights, irrespective of whether such acts are committed within family or in the context of social or professional relations.”

This definition implies:

- Violence against women and young girls within or without the family framework;
- Violence is not limited to physical, mental and sexual violence, but includes other forms, such as social, economic and political violence.

This definition is in harmony with the definition included in the National Framework for Protecting the Family against Violence, as well as the global definition set forth by international organizations and institutions involved in protecting women. It is also in harmony with the Arab culture and Islamic Shari'ah.

By consensus of experts and researchers, NCFA
Workshop, March 2008

The consequences of violence do not stop at physical injury and negative mental effects. Violence has economic effects, depicted in the costs of providing health and psychological care to both victims and perpetrators. The public sector's health and social institutions invariably bear these costs, which are spent on treating the physical injuries and mental disorders resulting from violence and its negative impacts on production and investment. Undoubtedly, the impact of violence is deeper on the economies of poor countries.

Forms of Violence:

Worldwide, there are different types of violence against women. International reports agree that violence can be physical, sexual and psychological (mental). Any other forms, e.g. economic or social violence, have emerged as a result of the differences in the definitions and measurement methods of violence.

Physical Violence: The use of physical force, which leaves evident effects and causes physical injuries. Physical violence is the most visible and common form of violence. It includes such acts as beating, pulling, biting, kicking, and inflicting bone fractures and burns. This form also includes denial of basic needs, such as food, water, sleep, and shelter, the lack of which causes physical harm.

Sexual Violence: Coercion into sexual contact; encouragement of, or intimidation into prostitution; or coercion into viewing sexual acts. It includes rape, sexual harassment, unaccepted sexual remarks, and resort to sexual practices that contravene religious and ethical rules of sexual contact.

Psychological/Mental/Emotional Violence: Any act that may result in direct or indirect harm threatening a woman's emotions, feeling of self-esteem and ability to control her life. It includes threats, insults, scorn, calling by ill names, deprivation, reproach, and throwing doubts on her capacities, which may lead to various degrees of feelings of lowliness, despair and depression.

Most important issues for dealing with violence to achieve an integrative vision

1. Focusing on participatory (Multidisciplinary) approaches;
2. Developing regulations and ordinance that clarify Family Protection against Violence Law
3. Working on integrating services and guaranteeing distribution;
4. Working on qualifying human cadres to deal with cases of violence;
5. Re-drafting the communication discourse on violence against women and training media personnel;
6. The importance of comprehensive awareness programs addressing the legislative and services aspects of violence;
7. Establishing a national database to connect all the parties dealing with violence;
8. Establishing national monitoring and evaluation programs.

By consensus of experts and researchers,
NCFA Workshop,
March 2008

Economic Violence: Depriving a woman of the right to dispose of her economic resources or take part in making financial decisions that concern her, impact her future and make her totally dependent on others. Economic violence includes denial of disposition of properties and spending on her basic needs, disinheritance, denial of owning properties, and exposure to economic exploitation.

Social Violence: Any act or behavior that deprives a woman of her social rights, such as interference in her social relations, isolating her from the society, severing her lawful social contacts.

Jordan's Experience with Family Violence and Violence against Women:

Concern about this problem has been rising lately, adding yet further momentum to the issue. Workers and researchers have been afforded additional space for increased involvement in the problem and for diagnosing and discussing the right and proper solutions for it. The Jordanian experience is singular in that the issue of Family violence in general and violence against women and children in particular are addressed as a societal issue and that everyone is considered responsible for putting an end to violence.

Positive aspects of this experience:

- At the official level, the existence of the problem has been recognized and public awareness of its perilous consequences has risen. Thus, citizens have become sensitized against all forms and practices of family violence.
- New governmental and non-governmental organizations have been established to work in this area, the efforts of several organizations have been pooled to work as partners, and actors have recognized the importance of coordination, the need for right and proper legislation, and the urgency of a Jordanian comprehensive strategy to eliminate violence.
- The National Project for Family Protection has been launched and the participatory (Multi disciplinary) approach to addressing problems has been adopted. Furthermore, many institutions have been established, including the Family Protection Department at the Public Security Directorate, the Jordan River Foundation - Child Protection Program, the Family Conciliation House(Dar AL Wefaq) at the Ministry of Social Development , Dar Al-Aman Therapeutic Center for Abused Children, Queen Rania Center for Family and children and Capacity building for physician at the National Forensic Medicine center ,in dealing with Women and children Victims.
- Guides, protocols and a specific methodology for the prevention of, and protection against violence have been devised for the benefit of all the institutions involved in combating violence. In addition, policies for participatory action among the different

institutions have been to formulated.

- Methodological inputs and preventive tools have been created at the Ministry of Education for the early childhood stage.
- Training programs have been organized for judges, while officers have been trained on taping testimonies on videotapes for use in courts, especially in cases involving abused children.
- The Protection Against Violence Law has been passed.

Difficulties and Challenges:

- Economic Difficulties: Economic difficulties include poverty, unemployment, child labor. .
- Social Difficulties: These difficulties include socialization, e.g., male dominance, and some prevalent cultural and social customs, traditions and norms that accept a culture of violence.
- Legal and Legislative Difficulties: These include the legal gaps in some laws, bylaws and instructions; legislative shortages; lack of specifications, criteria and protocols for institutions involved in children's and women's affairs; punishments, that are in many cases non-detering for perpetrators of violence against women.
- Information Difficulties: Information difficulties include lack of literature in the Arabic language and the high costs of intellectual property rights, translation and publishing, which are governed by regulations and require high degrees of precision.
- Scientific and Research Difficulties: These difficulties include the inadequacy of university specializations for working with children, women and families in need of prevention and protection services. They also include the haphazardness of scientific research and the absence of a national research agenda that identifies research priorities in this area of combating violence.
- Institutional Difficulties: Institutional difficulties are represented by insufficient coordination among institutions, duplication of work, insufficient specialized institutions, inadequate training and qualification of workers in existing institutions involved in working with the target categories, and shortages in the number of specialists in clinical psychology, the social service sciences and psychological medicine.

The characteristics of institutions, as well as the gaps and challenges facing violence-against-women services, may be summarized as follows:

- Most of the institutions are governmental; contrary to the situation in other states, where the non-governmental sector plays the larger role in this area.
- The majority of the institutions involved in violence against women work within a clearly-defined philosophy, while others work haphazardly, without relying on any clear philosophy or policy.
- A substantial percentage of these institutions provide a wide spectrum of direct care and protection services — e.g., health, psychological, legal and social services — without the existence of the necessary infrastructures or the specialized personnel.
- Some institutions keep records of cases of women, who visit these institutions, irrespective of whether these visits are made for awareness-raising purposes or for seeking the provision of direct care for abused women. Other institutions do not keep any such records or any figures. This reflects negatively on efforts to identify the actual size of the violence problem and endeavors to follow-up on the cases.
- There is a marked similarity and confusion in the provided services, coupled with a discernible lack of institutional cooperation.
- The majority of the activities are linked to funding, which raises the issue of sustainability of services.
- The number of institutions specialized in caring for, and providing protection to abused women is very limited.
- Despite the development of national policies for protection against violence, these policies still lack implementation on the ground.

Priorities of Issues (Recommendations)

1. National register to monitor and document cases;
2. Establishing participatory action among institutions: harmonized services, monitoring and evaluation;
3. Information and awareness;
4. Human resources;
5. Legislation: Devising ordinances and instructions to elucidate the Law on Protection Against Family Violence.

Creating a Joint Vision to Combat Violence Against Women: Proposals and Policies

Violence against women is closely related to the society's culture and gender-specific differences. Hence, there should be collective multi-sectoral commitment to combat violence against women as an overlapping, multi-facotral concept.

Proposals to strengthen and enhance the role of Jordanian institutions in monitoring and following up on violence protection and prevention programs

It is necessary to develop monitoring programs and follow-up indicators on violence. It is equally important to lay down a map to monitor the institutions' performance in all sectors.

Overcoming the challenges facing the process of monitoring and evaluating national programs requires the following:

- Employing international criteria as a workable guide to gathering information and mobilizing support and including these criteria on a compulsory level in the indicators of each and every State;
- Devising quantitative and qualitative evaluation indicators and developing indicators to measure developments at the legislative and policies levels.

The proposed monitoring indicators are represented at the following levels:

First: Governmental level:

- Networking, coordination and participatory action in the work of national institutions involved in fighting violence against women;
- Special budgets allocated to support NGOs to activate their engagement in national programs concerned with alleviating and addressing violence;
- Implementation plans to identify the roles, responsibilities and timeframes for implementation, as well as mechanisms for monitoring; budgets, number of employees, the roles of NGOs, special budgets allocated by the Government within its general budget to face violence against women;
- Monitoring and evaluation mechanisms related to national violence-alleviation systems, policies and programs;
- A financial system to compensate female violence victims.

Second: Legislative level:

1. Special laws addressing the various types of, and defining violence against women;
2. The existence of laws and provisions related to detention;
3. Laws, provisions and decisions related to protection in terms of the following:
 - The existence of protection rooms;
 - Punishments for those who are not committed to implementing detention decisions;
 - The existence of a guide to identify punishments for all types of violence;
 - A legal reference point for violence against women (protecting violence victims and witnesses, listening to witnesses through cameras);
 - Free legal assistance, free lawyers, or hiring private sector attorneys.

Third: Institutional and Participatory Level:

- Activating and covering the shortage in protocols and procedural guides for practicing the different professions related to dealing with victims of violence, with special focus on the institutional role in responding to cases of violence;
- The existence of legal grounds stressing inter-institutional participatory action and clarifying the work mechanisms, roles and responsibilities of each institution, as well as its societal commitment to alleviating violence;
- The existence of clear, specific and applicable national visions for activating the engagement of NGOs in service delivery in accordance with an institutional methodology and guaranteeing their participation in preparing, organizing, implementing and evaluating violence alleviation systems and policies;
- Long and medium term plans to raise the efficiency of workers in the different occupations concerned with violence, as well as the required time and financial mechanisms for implementation, monitoring and evaluation.

Fourth: Shelter Services for Women:

- Number, geographic distribution, the extent to which a room is available for every woman;
- Free shelter services;
- Legal umbrella for the shelters;
- Hotline service;
- Guidance centers and emergency interventions;
- Treatment programs for perpetrators.

Fifth: Training and Education Level:

- Creation of academic programs in the area of violence prevention and protection that qualify graduates to work in the health, psychological, social, legal and communications areas;
- Inclusion in educational curricula of concepts of violence against women, gender and discrimination at the level of primary and secondary care;
- Compulsory training programs for all professionals involved in the area of violence against women (number of trainees, training duration, characteristics of training providers);

- Compulsory training programs for practitioners in the area of violence against women (number of trainees, training duration, training content, frequency of training sessions, and licensing for practicing the profession).

Sixth: Communication Level:

- The existence of a national communication plan to combat violence against women, enhance their rights and societal roles;
- Practice guides for media personnel on combating the concepts of violence that take into consideration violence against women and support a non- stereotyped image of women;
- Including concepts of violence against women and gender discrimination in the curricula of communication faculties;
- Analyzing the state of violence against women in the media and the stereotyped images reported in the media and devising mechanisms for changing these images.

Seventh: Awareness-Raising Programs:

- Waging comprehensive national awareness campaigns in accordance with a scientific methodology that focuses on specific concepts at certain periods of time, allocating the required financial resources for these campaigns, and monitoring and evaluating their effectiveness.

Eighth: Statistics and Gathering Information:

- Indicators for measuring the extent of violence against women;
- Information on legal, social and health services;
- Sensitive issues related to violence against women in terms of discrimination, the persons concerned and the relations among persons in cases of violence (the relation between offenders and victims);
- Statistics on following up on criminal cases: number of cases, the extent to which the cases are reported; registering cases, numbers and distribution of offenders and victims, and the punishments passed against the perpetrators;
- The extent to which all citizens have access to information on the services;

Ninth: Challenges Facing Monitoring and Evaluation:

- Employing international criteria as a workable guide to gathering information and mobilizing support and including these criteria on a compulsory level in the indicators of each and every State;
- Devising quantitative and qualitative evaluation indicators and developing indicators to measure developments at the legislative and policies levels.

Annex Two: Overview about Family Protection Team Members The National Team for Family Protection

Representatives from government and non-government institutions which work on family protection. The project was established to combat and reduce the rise in family violence due to the following reasons:

- Insufficient legislation regarding domestic violence & absence of specialized courts;
- Limited services provided to women & children.
- Need for institutional development and effective training programs.
- Lack of awareness of women & children with regards to their rights & little awareness of family members of their roles.
- Parties of domestic violence don't report any occurring violence incidents and don't allow interference from official institutions in family affairs
- A need to identify clear procedures for dealing with cases and define role of institutions and family violence concept to them
- A need for specializations of roles within the institutions as well as specific definition of roles
- Insufficient researches, statistics and data related to family protection issues

The Project aims at addressing violence within the family through building the capacities of organizations, governmental and nongovernmental, working in the field of family protection. A national team, the Family Protection Project Management Team, was formed with representatives of these organizations to oversee and manage the various aspects and stages of the Project.

The Project had enormous impacts on the level of public awareness and of policy. In addition to its success in breaking the silence, it succeeded in modifying the Criminal and Judicial Process to incorporate video recording in interviewing children victims and witnesses. It also succeeded in raising public awareness with regard to family violence and the service-providing programs and in developing the skills of service-providers. The Team was awarded the 2003 United Nation Prize for Human rights in recognition of their work and achievements in addressing family violence and promoting open debates on the issues of human rights, equity, and gender.

Following the evaluation of the project, the Council, in cooperation with all its partners, developed a National Framework for Family Protection against Family violence and The National Strategic Plan for Family Protection against Family violence (2005-2009). The National Framework provides the general direction for the family protection policies and programs for the coming years, while the National Strategy translates the Framework's vision into objectives and activities, specifies the performance indicators for each activity as well as the mechanism of monitoring and evaluation. Thus, together the National Framework and the National Strategy provide the base for detailed annual plans and the monitoring and evaluation mechanism that each institution partner in the National Strategy has to develop in cooperation with the National Council for Family Affairs. The role of the National Council as an umbrella for this project includes: offering an effective institutional framework for the Family Protection Project, setting up plans in collaboration with partners, coordination and exchanging of information and expertise among collaborating parties, and following up the implementation of activities and assessing their impact.

Due to the importance of the multidisciplinary approach, specially with violence issues, since the violence is a multifaceted problem in that it has social, economic, and health ramifications, the National Council for Family Affairs realized that there is no individual organization can Combat for this issue itself, so the Council worked on reforming the Family protection Team and the term of reference of their work from the same representative organization but on the level of secretary generals of ministries, and head of institutions.

Members of the Team which functioned under the umbrella of the National Council are:

- The National Council for Family Affairs,
- Public Security
- The Family Protection Department,
- Ministry of Social Development,
- Ministry of Education,
- Ministry of Health
- Ministry of Interior
- Ministry of justice
- Forensic Medicine Department
- Ministry of Religious Affairs
- The Judiciary Council,
- Jordan River Foundation,
- Jordanian Women's Union
- Family Guidance and Awareness Centre
- Ministry of Planning
- National Centre for Human Rights
- The Queen Zein Al sharaf Institute for Development
- Institute for Family Health / King Hussein Foundation
- Supreme Judge Department

Working Team:

This work has been done by:

- Ms.Ruba Qumi – National Council for Family Affairs – Family Protection Program.
- Mr.Hakam Matalqa - National Council for Family Affairs – Family Protection Program.

Supervised by :

- Mr.Mohamad Meqdady - National Council for Family Affairs – Family Program's Director.